

محمد غالي

النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة
مبادئ وتحليل جديدة

دار تونكال للنشر

عمارة معهد التفسير التطبيقي، ساحة محطة القطار

بالميل، الطرابلس 28300 - المغرب

الهاتف / الفاكس: 022.34.23.23 (212) - 022.40.40.38 (212)

الموقع: www.toukal.ma - البريد الإلكتروني: contact@toukal.ma

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة اللسانية

الطبعة الأولى 2007
جميع الحقوق محفوظة

الإيداع القفوي رقم : 2007/678

رصدك 1-18-496-9954

الباب الثاني

ظواهر في الدلالة العربية المقارنة

الفصل الأول

دلالة الإضافة

ننظر في ما يلي في بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية التخصيبية أو الإفرادية، على اعتبار أن الإضافة نوعان:

أ. إضافة تخصيبية أو إفرادية نحو:

(1) دار الرجل

حيث المضاف إليه حد (determiner) للاسم الرأس، وحيث يحيل المركب كله على كيان مخصص خارج طبقة الكيانات التي يحيل عليها الاسم الرأس. أي أن المقصود به (1) دار الرجل لا قصره أو ضيقه... إلخ.

ب. وإضافة تصنيفية أو وصائية، نحو:

(2) دار رجل

حيث المضاف إليه بمثابة نعت (modifier) للاسم الرأس، وحيث يحيل المركب كله على طبقة فرعية معينة داخل الطبقة التي يحيل عليها الاسم الرأس. أي أن المقصود به (2) دار رجل لا امرأة أو طفل أو فتاة... إلخ.¹

1. في دلالة المتضافين

ما دامت البنية الإضافية قائمة على تضافي اسمين، فإن دلالتها تنتج عن التاكيف المشترك بينهما؛ ومن ثمة ضرورة النظر في خصائصهما الدلالية. وقد اتخذت بعض الأعمال في تحديد إمكانات التضافي منحى يقوم على اعتبارات عامة تقتصر إلى الدقة ولا تعكس في أحسن الأحوال، سوى بعض الميول التي يبدىها المتكلم نحو بنيات إضافية معينة دون أخرى. ومن ذلك فقيد الحيوية (animacy)

1. لهذا تلمح الأدبيات صلات بين بنيات الإضافة التصنيفية وبنيات الأسماء المركبة (compound nouns).

constraint) الذي يعود إلى دين (Deane (1987، ومفاده أن السلمية التالية يمكن أن تلعب دوراً في تقييد تضاديف الأسماء:²

(3) ضمير الشخص الأول < ضمير الشخص الثاني > ضمير الشخص الثالث < اسم العلم > ألفاظ القرابة < الأسماء الإنسانية والحية > الأشياء للحوسمة < الأسماء المجردة.

والملاحظ أن هذه السلمية تعكس نزولاً في درجة الحيوة أو موضع الاستحقاق (topic-worthiness). فكلما كان المركب الاسمي واقعاً على بين السلمية كلما كان من الطبيعي أكثر أن يقع مضافاً إليه، وكلما كان واقعاً على يسار السلمية كلما كان التركيب الإضافي أقل مقبولة أو أبعد عن اختيارات المتكلم. فتكون تراكييب مثل:

(4) أ) my car

ب) John's car

أولى من تراكييب مثل:

(5) Japanese industry's cars

لذلك يكون من الأولى التعبير عن هذا التركيب الأخير باستعمال المركب الحرفي: of-phrase أي:

(6) The cars of Japanese industry

إلا أن الاعتبارات التي تقوم عليها «قيود» كهذه غير واضحة، كما أسلفنا، وغير مقيدة. ويجب أن ينصب الاهتمام، كما سبق، على تخصيص أكفى لبنية الاسم المتضاديف الدلالية ولكيفية تألفهما لبناء دلالة المركب الإضافي.

إن من أهم مظاهر معنى الكلمة المعلومات المتعلقة بنمطها الدلالي أو مقولتها الدلالية. فالفعل، نحو: «أحب» و«كره»، علاقة بين أفراد في العالم؛ والاسم، نحو «رجل»، ينتقي مجموعة كل الأفراد في العالم الذين هم رجال، أو أنه يعين منطقة داخل مجال معرفي (cognitive domain).³ وبما أن مثل هذه الفروق النمطية فروق عامة، تحتاج الدلالة للمجمية إلى إجراء المزيد من التمييزات التي تسفر عن مجموعات انتقائية فرعية أدق داخل عناصر الأغاط المذكورة.

من ذلك تمييز «كتاب» من «رجل» على أساس الحيوية (animacy)؛ أو تمييز المعدود (count)، مثل: «دار»، الذي يعين منطقة محدودة داخل مجال، من الكتلة (mass)، مثل: «صمن»، التي تعين منطقة غير محدودة داخل مجال؛⁴ أو تمييز الفرد (individual)، مثل: «رجل»، من الجماعة (group)، مثل: «بلنة».

ومن التمييزات الواردة أيضاً، تمييز طبقة الأسماء الحولية (predicative) من طبقة الأسماء

2. انظر دين (Deane (1987 وديريو (Darienx (1990، ص 12.

3. انظر برسنوفسكي (Pustejovsky (1995، ص 3. وانظر لتكبير (Langacker (1991، ص 110.

4. انظر لتكبير (1991)، ص 117-118.

العلاقة (relational). فالأولى، نحو: «رجل» و«ماء»، عندما تستعمل مركبات اسمية تابعة، تستقل بإحالتها، أي أنها تكتفي بذاتها في الإحالة على شيء موجود في العالم الخارجي، بينما الثانية، نحو: «أخ» و«أب»، تعتبر تابعة، في كيفية إحالتها، لكيان إحصالي آخر، أي أنها تحيل على أفراد يقيمون علاقة مخصصة بفرد آخر على الأقل.⁵ ففي مثل هذه الحالات يتطلب رأس المركب الإضافي، مباشرة، كيانه آخر بالنظر إليه تقوم العلاقة. ومن العلاقات التي تبرز فيها أهمية مثل هذه الرؤوس الاسمية العلاقة علاقات الإضافة الدالة على القرابة. فرأس مثل: «أب» يتطلب مباشرة كيانه آخر بالنظر إليه تقوم علاقة: «هو أب ص»، أي أن «أب» يتطلب، لاستكمال إحالته، ابناً أو بنتاً في نحو:

(7) أب زيد

(8) أب هند

ويصدق مثل هذا أيضاً في نحو (9) وغيرها من علاقات القرابة:

(9) خال عمرو

وكذلك علاقات الجزء بالكل حيث يحيل الاسم الرأس على جزء من الكل الذي تربطه به علاقة عضوية، في نحو:

(10) أ) يد الرجل

ب) رجل الطفل

ومثل ذلك علاقات الشيء بمصدره (أو أصله)، حيث يتطلب الرأس مباشرة كيانه يحيل على مصدره (أو أصله)، نحو:

(11) أ) رأي زيد

ب) صوت هند

إذا كانت الرؤوس العلاقية، بالمعنى المذكور، تلعب الدور البارز في تحديد دلالة المركبات الإضافية التي ترأسها فتخلص بذلك إمكانيات التأويل، فإن هذه الإمكانيات يمكن أن تتعدد في حالة المركبات الإضافية التي ترأسها رؤوس حتمية أو متعددة العلاقة، أي رؤوس لا تتطلب مباشرة علاقة مخصصة، وإنما يمكن أن تدخل في عدد من العلاقات بكيانات أخرى. ويبدو أن تحديد مجال التأويل، في هذه الحالة، مرتبط، كما أسلفنا، بتخصص أوسع للبنية الدلالية للاسم الرأس، وذلك بناء على أن التأويل ينتج عن خصائص هذه البنية في علاقتها ببنية الاسم المضاف إليه.

وتدقيقاً لما أشرنا إليه بصدد هذه الخصائص نعتبر، تبعاً ليوستيفسكي (1995)، أن من أهم مكونات بنية الأسماء (والوحدات المعجمية عموماً) مايلي:

أ. الخاصية التصويرية: أي «هوية» الشيء، أو ما يميزه داخل مجال أوسع، وما يستتبع ذلك من محددات

5. انظر ليوستيفسكي (1995)، ص. 17-18.

6. انظر ديوب (1990)، ص. 15-16.

تتعلق بالحجم والاتجاه والبعد واللون والوضع؛
 ب. الخاصية التكوينية، أي علاقة الشيء بمكوناته أو أجزائه الذاتية؛
 ج. الخاصية الغائية، أي الغاية من الشيء ووظيفته التي يستعمل من أجلها؛
 د. الخاصية المنفذية، أي العوامل المتدخلة في إيجاد الشيء أو أصله ومصدره وما يستتبع ذلك من
 معدلات تتعلق بنتجه ويكونه متوجا أو نوعا طبيعيا.

فنتعتبر هذه الخصائص بمثابة مجموعة من القيود الدلالية التي نفهم عن طريقها الكلمة
 عندما تدعج في اللغة.⁷

ورغم أن هوستيوفسكي (1995) لا يتناول البنيات الإضافية، يمكننا أن نعتبر أن هذه
 الخصائص تلعب كذلك دورا أساسيا في تحديد إضافة اسم إلى اسم آخر وفي تكوين المركب الإضافي.
 فنفترض أن خصائص الاسم الرأس الصورية أو التكوينية أو الغائية أو المنفذية تحدد نمط الاسم الذي
 يضاف إليه، أو أن المضاف إليه يحقق إمكانا من الإمكانيات التي تسمح بها بنية خصائص الاسم
 الرأس.

لننظر في البنيات التالية:

(12) كتاب الفلسفة

(13) كتاب زيد

(14) كتاب الثمانية أجزاء

إن ما تشترك فيه هذه البنيات المختلفة أنها تمثل نفس الرأس وأنها تحقق تبعاً لذلك،
 إمكانيات يمكن استنباطها من بنية خصائص هذا الرأس؛ أي أن المضاف إليه في كل بنية يحيل على
 خاصية من خصائص المضاف.

فالمضاف إليه في (12) يحيل على خاصية الرأس الصورية باعتباره «معلومات»، ذلك أن
 «الكتاب» من الأسماء ذات الأنماط المركبة التي لها أكثر من إحالة واحدة؛ فيحيل، عبر خاصيته
 الصورية، على شيء فيزيائي أو على المعلومات التي يحملها هذا الشيء الفيزيائي، وتحقق (12) هذا
 الإمكان الأخير الذي يحدد نوع المعلومات التي يحملها «الكتاب».

وبالإضافة إلى الإحالة على خاصية الرأس الصورية باعتباره شيئا فيزيائيا يحمل معلومات،
 فإن للمضاف إليه في (13) يحيل كذلك إما على خاصية الرأس الغائية، باعتباره فرديا مستعملا (قارنا)
 للكتاب، وإما على خاصيته المنفذية باعتباره فرديا كائنا (مؤلفا) للكتاب.

أما في (14)، فيحيل المضاف إليه على خاصية الرأس التكوينية باعتباره مكونا من ثمانية
 أجزاء.

فيتبين من هذا أن تكوين المركبات الإضافية، في البنيات المذكورة، ينتج عن التأليف
 المشترك بين

7. انظر هوستيوفسكي (1995)، ص. 85-86.

بنية خصائص الرأس وخط المضاف إليه الذي يستجيب لإحدى هذه الخصائص .
 إن «الكتاب» باعتباره اسماً مفرداً، غط دلالتي يقوم على بنية من الخصائص المتساوية، ولكن تركيبه مع اسم آخر في مركب إضافي يفرض تأويله في اتجاه معين باعتبار إحدى خصائص البنية وتبعاً لنمط المضاف إليه . «فالفلسفة» معلومات تفرض تأويل (12) على شيء فيزيائي يحمل معلومات من نوع معين تبعاً للخاصية الصورية؛ و«زيد» إنسان يفرض تأويل (13) على شيء فيزيائي يحمل معلومات، تبعاً للخاصية الصورية، ويستعمله «زيد» لغاية القراءة، تبعاً للخاصية الغائية، أو يؤلفه «زيد» تبعاً للخاصية المنفذية . وواضح أن ما يسمح بتأويل (13) بالإحالة على الخاصية الغائية أو المنفذية أن المضاف إليه من نمط «إنسان» يمكنه أن يقرأ أو يؤلف . ويبدو أن تأويل الملكية في (13) مشتق من الخاصية الغائية، إذ لا تملك إلا الأشياء التي لها قيمة معينة لأننا نستعملها لغاية مخصوصة . فمفهوم الملكية مفهوم مركب لا يقوم بدون عناصر تكونه منها، خاصة، مفهوم مراقبة الشيء والحق في استعماله، أي أنه مفهوم مشتق وليس أولياً .⁸ وهناك بنيات لا يظهر فيها من هذه العناصر سوى الحق في الاستعمال مثل :

(15) أ) مكتب الرئيس

ب) سيارة الرئيس

أي «المكتب» أو «السيارة» الموضوعان رهن إشارة الرئيس أو لاستعماله مادام رئيساً . فيدل الاسم الرأس على شيء يستعمله المضاف إليه عوض أن يكون في ملكه؛ وهذا، إجمالاً، ما يسميه علماء اللغويين العرب «الاختصاص» في نحو: «مكتب الخطيب» حيث لا يملك الخطيب المنبر ولكنه موضوع له . ويمكننا، تبعاً لديريو (1990) ، أن نسمي العلاقات التي تدل عليها البنيات (15-7) علاقات ساكنة في مقابل العلاقات غير الساكنة التي تدل عليها البنيات التي يكون رأسها اسماً فعلياً، مثل المصدر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول . ومن العلاقات الساكنة التي تضاف إلى البنيات السابقة علاقة المحلية، نحو :

(16) حضور الفاعلة

حيث يدل الاسم المضاف إليه على محل .

أما العلاقات غير الساكنة فتبنى بين الرأس وما يضاف إليه، على نفس ما تبنى عليه العلاقة بين الفعل (أو المفعول) وموضوعاته، نحو (17) للمتفقد والمعاني وللضحية تبعاً :

(17) أ) ضياء هند

ب) حزن زيد

ج) تدمير المدينة

ومن هذه الرؤوس غير الساكنة رؤوس ذات أنماط دلالية مركبة تمكنها من التعدد الدلالي . مثال ذلك الرأس «بناء» في مركب إضافي نحو :

(18) بناء الدار

التي يمكن أن تحيل على النمط بأنه، كما في (19 أ)، أو على السيرة (أي على فعل البناء)، كما في (19 ب)، أو على الحالة (أي على نتيجة السيرة)، كما في (19 ج):

(19 أ) تم بناء الدار في ثلاثة أشهر

ب) كان بناء الدار متعباً وصعباً

ج) يوجد بناء الدار في الشارع الآخر

فمن مظاهر الدلالة الملازمة للأسماء قدرتها على إسقاط أي معنى من معانيها في سياقات تركيبية ودلالية مختلفة تعتبر تعبيرات منطقية عن مظاهر نفس النمط المركب أو الميتا-مدخل (meta-entry)، كما يسميه بوستوفسكي (1995)، الذي يسمي أيضاً قدرة الوحدة المعجمية على ضم معانٍ متعددة: نموذجاً تصورياً معجمياً.⁹

وإجمالاً، فإن النظر في البنية الدلالية للرأس وللإسم المضاف إليه، يمكن أن يسمح بتفصيل أنماط العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أغلب الأنحاء، ومنها التقليدية، التي لم تهف بما فيه الكفاية عند بنيات الرؤوس وما يضاف إليها.

2. في العلاقة بين معاني الإضافة

مثلما لم تهتم الأنحاء التقليدية بالبنيات الدلالية للأسماء المتضافعة، لم تهتم بالعلاقات التصورية (أو المعرفية) الممكن قيامها بين مختلف معاني الإضافة. فأوردت هذه المعاني، في صورة ناقصة (تحمّل أحياناً في معاني اللام ومن وفي)، وفي شكل لوائح لا يربط بين عناصرها رابط. أي أن بنية الإضافة عوملت باعتبارها نوعاً من «المشارك اللفظي»، وليس باعتبارها مجموعة من المعاني المهنية أو المتعاقبة على أساس معين.

إن المعاني التي تدل عليها البنيات الإضافية تقوم في أغلب اللغات (إن لم يكن في كل اللغات) على نفس الجهاز الصوري (بما فيه إعراب الجمل)، ولا يمكن لمعالجة قائمة على المشترك اللفظي إلا أن تعتبر هذا من قبيل الاعتباط أو الصدفة. في حين أننا نحتاج إلى افتراض أقوى يذهب إلى غير هذا؛ أي إلى وجود علاقة ما بين معاني البنيات الإضافية تقوم على نوع من التعدد الدلالي أو التماثلات التصورية (الجزئية)، وإلى أن هذا التعدد ليس اعتباطياً بالصورة التي توحي بها المعالجات التقليدية.

كما أن مثل هذا الافتراض يمكن من عدم تنزيل مختلف معاني الإضافة منزلة واحدة، كما هو الأمر في معالجة «المشارك اللفظي»؛ ويسمح بتبيين إمكان وجود درجات من التعاقبات النمطية النموذجية (degrees of prototypicality) بين مختلف المعاني، وتميز بعض المعاني المركزية من أخرى مشتقة أو غير مركزية.

9. انظر بوستوفسكي (1995)، ص. 91-94 و (1998)، ص. 296-300.

ويمكن مثل هذا الافتراض أيضا من تفسير كون هذه المجموعة من المعاني المخصصة، دون غيرها، يعبر عنها بنفس البنية الصورية؛ وذلك ببيان الرابط (الاستعاري أو التصوري الجزئي) الذي يربط هذه المعاني ببعضها، ويربطها بنمط نموذجي.
وسنفترض أن معنى الملكية بشكل المعنى النمطي النموذجي للجر في الإضافة¹⁰ وهذه بعض الاستعارات أو التماثلات التصويرية الجزئية التي تربط أفقياً بين بعض معاني الإضافة¹¹.

1.2. من المملوك إلى الجزء

بين الجمل التالية أننا تصور الأجزاء باعتبارها ملكيات:

(20) أ) أعطته يدها للزواج

ب) لا يملك هذا الكرسي متكا

ج) I can lend you a hand whith this

فيكون معنى التبعية في نحو (21) توسعا استعاريا لمعنى الملكية في نحو (22)، بناء على الاستعارة: الأجزاء ملكيات:

(21) أ) يد زيد

ب) رجل الطاولة

(22) دراجة عمرو

2.2. من الكل إلى الأصل (أو المصدر)

من مؤشرات العلاقة بين معنى التبعية في نحو (23) ومعنى المصدر:

(أو الأصل) في نحو (24):

(23) غصن الشجرة

(24) ماء العين

أنا نستخدم نفس الحرف الدال على معنى الأصل (أو المصدر) للدلالة على معنى الكل، كما في نحو:

(25) أ) هذا الماء من العين

ب) هذا رأي من المعارضة

(26) هذا غصن من تلك الشجرة

فيتم الربط بين المعنيين عن طريق الاستعارة: الكل أصل (أو مصدر).

3.2. من أصل الحدث (أو مصدره) إلى سببه

بين استعارات مثل (27) أن أسباب الأحداث تصور باعتبارها أصولا

10. مع اعتبار ما أشرنا إليه في الفقرة الأولى بمدد هذا المفهوم. ونظر بخصوص مفهوم النمط النموذجي لتكنيكر (1991) مثلا وخاليم (1999).

11. تسلمهم فيما يلي تركيفوريدو (1989) Nikiforidou، وديرو (1990)، ويمز نيكيفوريدو (1989) بين روابط استعارية تعمل في اتجاه عمودي، فتربط نقطة مألوفة بالنمط مجردة لنفس المعنى، وروابط استعارية تعمل في اتجاه أفقي، فتربط معنى محييا بالنمط النموذجي أو بمعنى آخر مربوط به.

(أو مصدر) مجردة.

(27) أ) إنه يعاني من الوحدة

ب) من أين أتى سوء الفهم؟

فيكون معنى السبب في نحو (28):

(28) أكرم الوحدة

توسع في معنى الأصل (أو المصدر) في نحو (24) أعلامه بناء على رابط استعاري مفاده أن: الأسباب أصول (أو مصدر).

4.2. من المالك إلى المعاني

في استعارات مثل (29) يتصور المعاني باعتباره مالكاً لمعاناته.

(29) أ) لا يملك هذا الرجل شفقة ولا رحمة

ب) She doesn't have any feelings / adoration for any body

فيبدو أن هناك علاقة بين معنى المعاني في نحو (30):

(30) حزن زيد

ومعنى المالك في نحو (22) مثلاً، بناء على رابط استعاري مفاده أن المعاني مالك (لمعاناته).

5.2. من المالك إلى الصحية

يبدو أن وجود جمل مثل:

(31) أ) راه تبتكلم على الحادثة فوال احمد نهار السبت

ب) نال زيد عذاباً شديداً

ج) He got the disease by staying with the sick man

يشير إلى وجود علاقة بين معنى الصحية في نحو:

(32) حادثة زيد

ومعنى الملكية على أساس رابط استعاري مفاده أن ما يقع لنا يعتبر ملكاً لنا

6.2. من الأصل (أو المصدر) إلى المكون للمادي

تبيّن الجمل التالية أن الحرف الدال على الأصل (أو المصدر) في نحو (33ج) يستعمل

للإشارة على المكون للمادي في نحو (33أ-ب):

(33) أ) الفولاذ مصنوع من الحديد

ب) هذا الخاتم من ذهب صاف

ج) هذا الخمر من العنب

فيبدو أن معنى المكون للمادي في نحو:

(34) خاتم الذهب

توسع لمعنى الأصل (أو المصدر) في نحو:

(35) حمر العنب

بناء على الرابط الاستعاري: المكونات المادية أصول (أو مصادر).

7.2. من الجزء المكون إلى الخاصية المميزة

يظهر من جمل مثل:

(36) أ) معي الصفات المكونة لشخصيته؟

ب) Let them see what you are made of

أن هناك علاقة بين معنى الجزء المكون في نحو:

(37) حديد السيارة

ومعنى الخاصية المعبرة في نحو:

(38) قوة الشخصية

بناء على استعارة تصورية مفادها أن الخصائص (المميزة) أجزاء مكونة.

8.2. من الملوك إلى القريب

يبدو أن هناك رابطاً بين علاقة الملكية وعلاقة القرابة في نحو (39):

(39) ابن هند

أساسه استعارة تصورية مفادها أن الأقارب ملكيات، وتدل عليها جمل نحو:

(40) أ) وهب زيد ابنه لحرب التحرير

ب) لا يملك عمرو أخوالاً

ج) She lost her children in the accident

تربط مثل هذه الاستعارات، إذن، مختلف معاني الجر في الإضافة ببعضها وبالمحط النموذجي. والنتيجة مقولة مبنية من المعاني تقوم على نمط نموذجي يسمح بعدد من التوسعات الاستعارية. ويمكن أن نجعل ذلك في الرسم التالي:



وما يظهر من خلال (41) أن المعاني ليست كلها مرموطة مباشرة بالملكية. لكنها كلها مبررة

على أساس معنى الملكية باعتبار أن الربط الاستعاري يتم عبر أكثر من مرحلة واحدة.

خاتمة

بناء على أن دلالة البنية الإضافية تنتج عن التلخيص المشترك بين الاسمين المتصايين وتوجب النظر في خصائصهما الدلالية، أوردنا مجموعة من الخصائص المركبة منها الخصائص التصويرية والتكوينية والعمالية والمنفذية التي تعمل على تحديد نمط الاسم الذي يضاف إلى الرأس؛ فمكون التأويل المركب الإضافي قائما على ما يحققه المضاف إليه من إمكانات تسمح بها بنية خصائص الاسم الرأس. وهو إجراء يمكن من التفصيل في أنماط العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أغلب الأنحاء، ومنها التقليدية، التي لم تقف بما فيه الكفاية عند بنات الرؤوس وما يضاف إليها.

وفيما يخص العلاقات بين معاني الإضافة، افترضنا وجود روابط استعارية (أو تماثلات تصويرية جرتية) تربط هذه المعاني ببعضها من جهة، وتربطها بسطح نموذجي أساسه معنى الملكية من جهة ثانية. وهو افتراض يخالف معالجات أخرى أوردت معاني الإضافة في شكل لوائح لا تربط بين عناصرها رابط.

الفصل الثاني

معجزة الزمن في بعض أفعال المعجم العربي

1. إطار التوافق

يتعلق ما يلي بإمكانات التمثيل لمعجزة الزمن في بعض أفعال المعجم العربي، داخل إطار عام مرتبط بقضايا التوافق بين الدلالة والتركيب ويطر إلى التوافق، كما سبق تبيان في فصل سابق، باعتبار أن كل مكون تركيبى كبير في الجملة (ح، م، س، م، و، م ح...) يوافق مكونا تصوريا في بنيتها الدلالية ينتمي إلى مقولة تصورية كبرى كالحادث والحالة والشئ والمكان والمسار والزمن... إلخ.¹ ويعني هذا أن الوحدة المعجمية دالة تلك صغرا أو أكثر من مواقع الموضوعات المفتوحة التي تحمل فيها قراءات المكونات التركيبية. ويتحقق ذلك عن طريق قاعدة تستعمل المعلومة المعجمية لدمج قراءات المعمولات والفواهل التركيبية في مواقع الموضوعات المحصنة في بنية الرأس التصورية وهذه القاعدة هي قاعدة صهر الموضوع في (2):

(2) صهر الموضوع

يتم تكوين البنية التصورية للمركب م س الذي ترأسه الوحدة المعجمية ه كالتالي
أ- في كل مكون يحمل قرينة في بنية ه المعجمية التصورية، يتم صهر البنية التصورية للمركب م ز الذي يوازي الموقع الذي يحمل القرينة في س ه التقرينية ؛
ب- وإذا كانت ه فعلا، يتم صهر س ه الفاعل التصورية في المكون الذي يحمل القرينة أ في بنية ه المعجمية التصورية.
تعمل هذه القاعدة بشكل عادي في الحالات التي يكون فيها التوافق شافا بين الدلالة والتركيب. ودلت في نحو:

1 - انظر جاكندوف (1990) و (1997) خاصة، وعاليم (1999).

(3) ذهب زيد إلى الرباط

فالفعل ذهب يتطلب دلاليا موضوعين: الشيء المتحرك والمسار المحض للحركة كما يظهر في المدخل للمعجمي التالي:

$$(4) \left[\begin{array}{c} \text{ذهب} \\ \left[\begin{array}{c} - \\ \text{س.} + \text{و} \end{array} \right] \\ \left[\begin{array}{c} - \\ (\text{ح.}) \end{array} \right] \\ \left[\begin{array}{c} \text{ذهب} \\ \text{حدث} \end{array} \right] \left[\begin{array}{c} \text{شيء} \\ \text{أ.} \end{array} \right] \left[\begin{array}{c} \text{مسار} \\ \text{ب.} \end{array} \right] \end{array} \right]$$

فتسند إلى الموضوع الأول الفرقة أ التي تشير بالمواضحة إلى موقع الفاعل، وبالأ موضوع الثاني بقراءة المركب الذي تسند إليه الفرقة ب في السمة التفريقية للفعل. إلا أن هالك حالات لا يكون فيها التوافق بهذه الصورة، فتظهر في معنى الجملة مكونات لا تظهر في التركيب، أي تكون معجمة (أو مصمنة) كلياً في الفعل² من ذلك أفعال مثل حلب وأهرق في نحو:

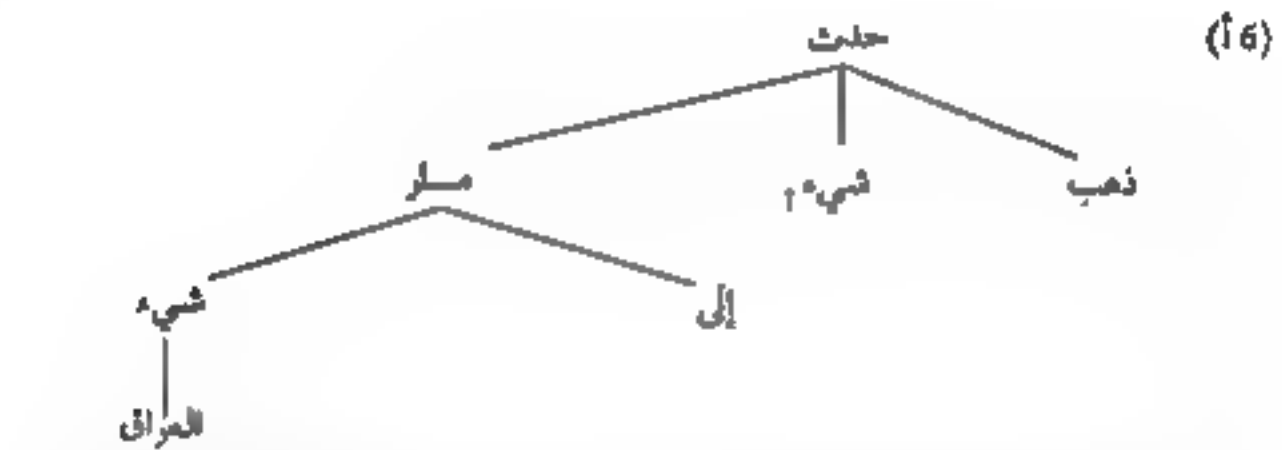
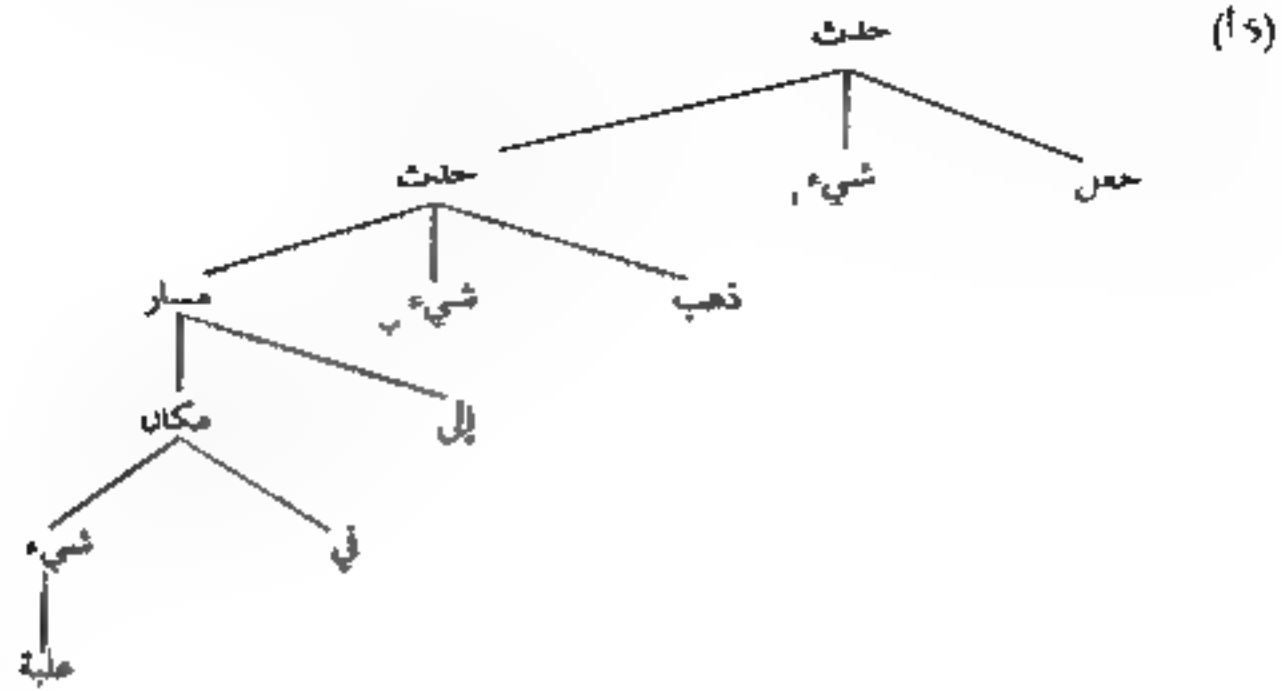
(5) حلب العمال الفاكهة

(6) أهرق زيد

حيث يحجم الفعلان الكيان الذي يذهب إليه المحرر، أي الهدف، وهو الملبى في (5) والمرافق في (6).

ويتم رصد مثل هذه الحالات بناء على اعتبار مفاده أنه ما دامت المكونات التصورية التي تشكل موضوعات قسمية تحجبها الأفعال لا تظهر في التركيب، فإنها لن تأخذ قربة في البنية المعجمية التصورية حتى لا يتم ربطها بمواقع تفريقية؛ فتملاً هذه الموضوعات كلياً بالمعلومات المسقاة من الأفعال التي تنحصرها. وذلك كما يظهر في (5) و (6):

2 وانظر بنصوم ذلك غليم (1996).



2. معجم الهدف الزمني

مجموعة أفعال مثل أفرق في (6) التي تعبر عن الهدف المكاني، نجد في اللغة العربية أفعالاً

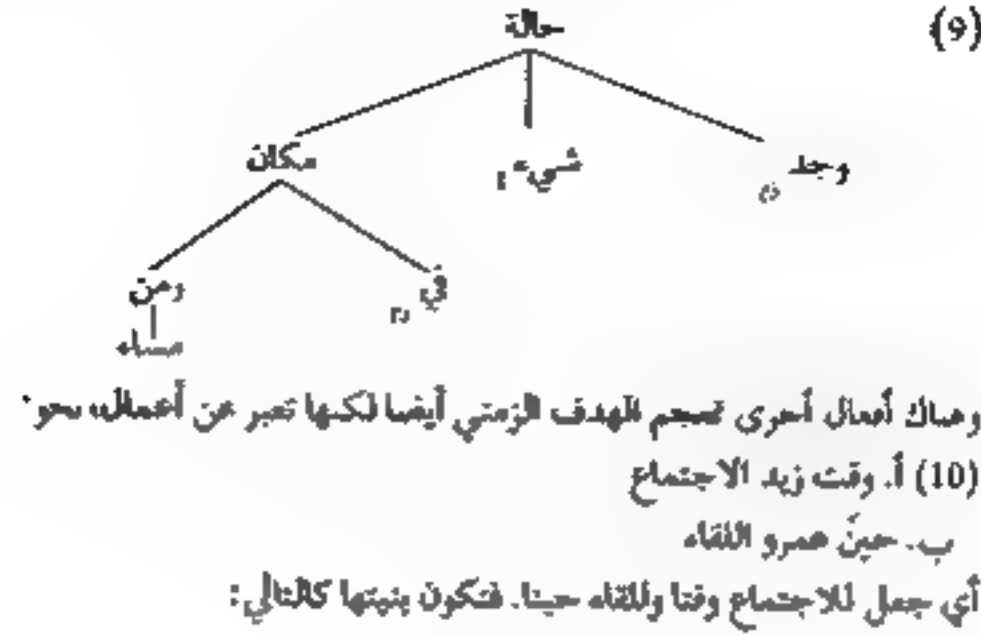
مثل:

(7) أمسى زيد

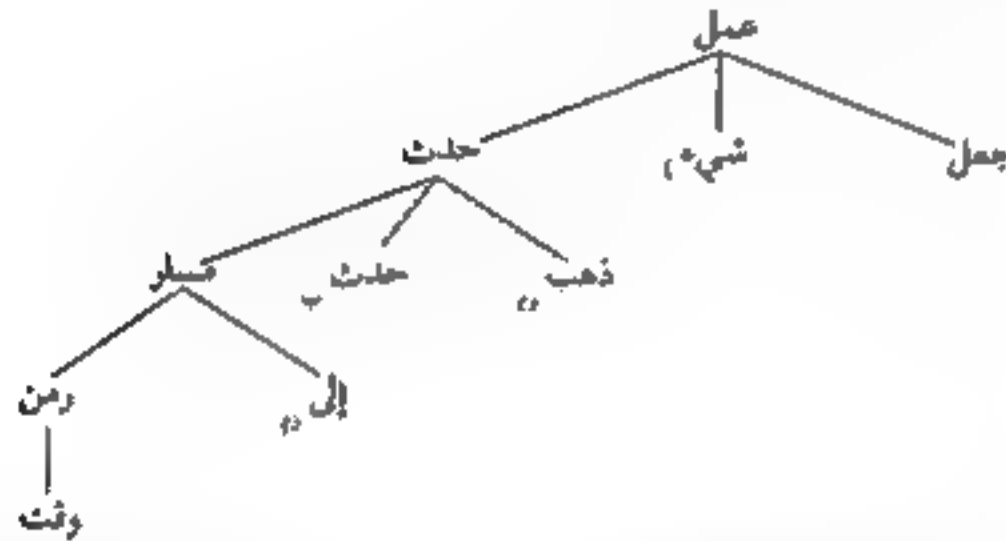
(8) أصبح عمرو

نعم، الهدف الزمني الذي يتركه المحور. ومثلها أفعال نحو: أمسى وأظهر وأصبح وأصبح وأصبح،
للدخول في أوقات الصبح والظهر والضحى والنهار. وكذلك أمسى وأصبح وأصبح وأصبح،
للدخول في أوقات الشتاء والصيف والربيع والخريف. فتكون بنية هذه الأفعال مبنية على أمسى كالتالي،
حيث تشير: زم إلى صفة محل الزمن.

(9)



(11)



3. معجزة النعت المقيد الزمني

إلى جانب البنيات التصورية القائمة على مبدأ توكيف الدالات (أو دالة - موضوع)، هناك بنيت تصورية أخرى يستعمل فيها مكون معين باعتباره معنا modifier لكون آخر، كما هو الحال في نعت المركب الوصفي للمركب الاسمي أو نعت المركب الحرفي للمركب المعطلي في نحو (12) و (13) تباعاً

(12) أ وردة بيضاء



(13) أ سار زيد إلى المنزل في الساعة

$$\left[\begin{array}{l} \text{ذهب} \\ \left[\begin{array}{l} \text{زيد} \\ \text{شيء} \end{array} \right], \left[\begin{array}{l} \text{إلى} \\ \text{سار} \end{array} \right] \left[\begin{array}{l} \text{المنزل} \\ \text{مكان} \end{array} \right] \\ \\ \text{حدث} \\ \left[\begin{array}{l} \text{في زم} \\ \text{مكان} \end{array} \right] \left[\begin{array}{l} \text{الساعة} \\ \text{زمن} \end{array} \right] \end{array} \right]$$

فتكون البنية العامة لمثل هذه التراكيب بين الناحية والنوع هي (14):

$$(14) \left[\begin{array}{l} \text{كيان 1} \end{array} \right] \leftarrow \left[\begin{array}{l} \text{من} \\ \left[\begin{array}{l} \text{كيان 2} \end{array} \right] \end{array} \right]$$

ولإدماج قراءات النعوت المقيدة في قراءات المركبات المعونة، يجب أن نفترض في مكون قواعد التوافق قاعدة مثل (15)، إلى جانب قاعدة صهر اللوح، مع افتراض مبسط مفاده أن النعوت المقيدة لمركب م من معين تعتبر أخوات ل س داخل م س، أي أنها توجد في مستوى توكيدي يملو المركبات المفروحة مقولياً:

(15) قاعدة البعث المقيدة

إذا كان م من أخوات ل س في م س، وكانت بنية م من التصورية هي $\left[\begin{array}{l} \text{ب} \\ \text{من} \end{array} \right]$ ،

$$\text{فإن بنية م من التصورية تكون هي: } \left[\begin{array}{l} \dots \\ \left[\begin{array}{l} \text{ب} \\ \text{من} \end{array} \right] \end{array} \right]$$

وساء على هذا، وما دام المركب الحرفي في الساعة في (13)، يعتبر، كما سبق افتراضه،

أحتال ل في، فإن انطباق (15) يكون ممكناً وتحصل قراءة (13) كالآتي:

$$(16) \left[\begin{array}{l} \left[\begin{array}{l} \text{في زم} \\ \text{مكان} \end{array} \right] \left[\begin{array}{l} \text{الساعة} \\ \text{زمن} \end{array} \right] \end{array} \right]$$

بهذا يتضح أن م من، داخل م س، إذا كان مفرعاً مقولياً عن طريق الرأس أو كان فاعلاً

فإن موقعه داخل بنية م س التصويرية يحدده الرأس، وتتبع قراءته في الجملة بواسطة قاعدة صهر الموصوع أما إذا لم يكن م من مفرعا مقوليا عن طريق الرأس ولم يكن فاعلا، كما هو حال المركب الحرفي. في السادسة، في (13أ)، فإنه لا ينصح لقاعدة صهر الموصوع بل يتم إدماجه في قراءة م س عن طريق وسائل أخرى تعتبر قاعدة للثمت المقيد في (15) أبسطها.³

3.1. معجزة زمن الحدث

في اللغة العربية أصل معجم الزمن الذي يتم فيه الحدث، أي ما يوافق الثمت المقيد الرمزي. في السادسة، في (13أ)، ومن هذه الأفعال: غدا (سار في الغدلة) وزاح (سار في الرواح) وسرى (سار في السرى أو في الليل) وعلمس (سار في العلمس) وهجر (سار في المهاجرة) وبكر (سار بكرة).

فتجد إلى جانب (17أ) جملا مثل (17ب) معجم الزمن الذي يتم فيه الحدث:

(17) أ. سار زيد إلى المدينة (في السرى، في الغدلة، في المهاجرة)

ب. (سرى، غدا، هجر) زيد إلى المدينة

بينيات نحو:

(18)



فهي البنيات المماثلة لـ (17أ) التي لا تتم فيها المعجزة بحت المركب الحرفي الرمزي دالة الحدث وتنطبق قاعدة الثمت المقيد لتدفع قراءته الجملة والمركب الحرفي أما في البنيات التي تتم فيها المعجزة فلا يظهر الثمت المقيد الرمزي في التركيب في نحو (17ب)، فإن القاعدة لا تنطبق مادام مجالها غير موجود.

2.3. معجزة مدة الحدث

إلى جانب ما سبق، نجد في اللغة العربية أفصلا معجم المدة الرسمية التي يستغرقها الحدث، منها: أبحال بالمكان (أقام به حولا) ولزمن بالمكان (أقام به زمنا) وأحين بالمكان (أقام به حين) وشتا وصاف وترجع (تو لرتبع) وخرف بالمكان (أقام به في الشتاء والصيف والربيع والخريف) ومن هذه الأفعال في لغات أخرى كالإنجليزية ما نسميه ليمن (1993) weekend verbs، نحو to summer, to sojourn, to weekend, to winter⁴

3. انظر جاكندوف (1990)، ص. 55-57.

4. انظر ليمن (1993)، ص. 275.

وفترض أن بيانات مثل هذه الأعمال تقوم على حالة حدث هي: مكث، وأن الحدث المقيد المخصص للمدة حدث المكوث يقوم على دالة تخصص هذه المدة بفرض أنها (19):

$$(19) \begin{bmatrix} \text{مدة} \\ \text{زمن} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \text{من} \\ \text{زمن} \end{bmatrix}$$

فتكون البنية العامة لأعمال مثل (20) هي (21):

(20) صاب زيد بالشاطئ

$$(21) \begin{bmatrix} \text{مكث} \\ \text{حدث} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \text{زيد} \\ \text{شيء} \end{bmatrix} , \begin{bmatrix} \text{في} \\ \text{مكان} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \text{الشاطئ} \\ \text{شيء} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \text{مدة} \\ \text{زمن} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \text{الصيف} \\ \text{زمن} \end{bmatrix}$$

وكما هو الحال في أمثلة معجزة زمن الحدث فإن قاعدة النعت المقيد تنطبق في الحالات التي يظهر فيها نعت المدة الزمنية في التركيب، ولا تنطبق في الحالات التي يعمم فيها الفعل هذا النعت

الموصل الثالث

سمات جبهة في الأشياء والأوضاع

لنطلق من افتراض مفاده أن بناء للدلالة العموية، كما رأينا في الباب الأول، يقوم على مجموعة من السمات التصورية تألف في إطار بنية دالية (عملية). وشمل هذه المجموعة سمات تخصص المكونات للدلالة كالحداث والحالة والنسب، والمكان بلع، وسمات تخصص الحقول الدلالة. وبين في الفقرة الأولى ما يلي أن من السمات التصورية الواردة التي يجب ترميزها في الوحدات المعجمية سمات تخصص ظواهر جبهة بالمعنى العام تتعلق ببنية الأشياء والفضاءات والحالات والأحداث على أساس اعتبارات تهم المحدودية (boundedness) والبنية الداخلية (internal structure) والبعد (dimensionality) والاتجاه (directionality)¹. وتثير في الفقرة الأخيرة بعض مشاكل التي تطرحها السمات التعريفية.

1. سمات جبهة

تكشف معطيات اللغاب الطبيعية عن إمكان إقامة موازنة قوية بين تصورنا للأشياء وتصورنا للأوضاع، وأن الأوضاع هي الوجه الأطلولوجي الأخر للأشياء بالنظر إلى الزمن والمضاء، وأما قد لا يندرج إلى أطلولوجيا خاصة بالأوضاع وأخرى خاصة بالأشياء، لأن أطلولوجيا واحد يبدو كدبة لتحديث من الكيان في العالم، بما في ذلك تصور للفرد والجمع (أو التعدد) والكتلة في الفضاء (بخصوص الأشياء) وفي الرسم (بخصوص الأوضاع).

وفي حين حصفت هذه الموازنة لدراسات مكثرة ومستعينة في المجال الفلسفي العام²، فإن

1 في الآليات بعض المعالجات المتعلقة بهذه السمات بعضها. ونتمتع في المعالجة الطلبة صلي جاكسون (1991)، وفيركوبيل (1992).

2 انظر مناقشة بعض أهم هذه الدراسات في روك (1996)، Rock، صمى 32-24.

معنى جوائدها لم يحفظ بالمعالجات اللسانية الصورية إلا مؤجرا.

1.1. المحدودية والبنية الداخلية في الأشياء والأوضاع

لننظر في السيلب التالية.

(1) أكل زيد التفاحة

(2) لمع الضوء

(3) نام زيد

(4) جرى زيد نحو المنزل

(5) لمع الضوء باستمرار

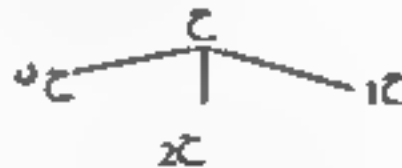
(6) لمع الضوء حتى الصباح

نمبر (1) و (2) هي حدثين ينتهيان، تباها، بانتهاء أكل التفاحة (واحتفائها) وانتهاء لمعان الضوء؛ فهما حدثان محدودان زمسيا وإحالتهما غير قابلة للتجريء، إذ تحزمتها لا ينتج أحدا صغرى يصدق فيها أنها تحمل على حدثي أكل التفاحة أو لمعان الضوء. أما (3) و (4) فتعبران عن سيرورتين غير محدودتين زمسيا، يمكن تحزيم إحالتهما إلى أجزاء صغرى يصدق فيها أنها تحمل على نوم زيد أو جريه نحو المنزل.

ويتم رصد هذا التمييز بين الأحداث الثامنة المحدودة والسيرورات غير المحدودة من طريق سمة المحدودية: [±مع]؛ فترمز الأولى باعتبارها [±مع] وترمز الثانية باعتبارها [مع].

إن لهذا التمييز داخل نسق الأوصاف بين الأحداث المحدودة والسيرورات غير المحدودة ما يواريه داخل نسق الأشياء، فسمة المحدودية واردة لتمييز الأشياء المفردة المحدودة [±مع] التي تعبر عنها عادة الأسماء المحدودة، نحو: تفاحة، من الأشياء (أو المواد) غير المحدودة [مع] التي تعبر عنها عادة أسماء الكتل المجردة، نحو: ماء، بينما يمكن تحزيم إحالة اسم الكتلة: ماء، من الإبقاء على ما يصح وصفه بالماء، لا يمكن أن يسفر تحزيم إحالة الاسم المحدود: تفاحة عن ما يصح وصفه بتفاحة أخرى.³

إذا قارنا الآن (2) بـ (5)، أمكننا أن نعتبر (5) سيرورة قائمة على تكرار (2) مسيتها، ولنرمز لها بـ: ح، عبارة عن توالي أحداث فرعية، هي ح₁ وح₂ وح₃، كالآتي:



وبذلك فـ (5) جمع للحدث الذي تعبر عنه (2) ما دامت تكرره عددا موبيا من المرات كما

3 إن المقصود بالسمة [مع] أن التكلم يحمل على كيان لا تؤخذ حدوده بين الأعيان وهذا لا يستلزم أن الكيان غير محدود مطلقا في الزمان والمكان بل يتعلق فقط بعدم دخول الحدود في الرؤية اللفظية. وانظر جاكنتوف (1991)، ص 18، 19، وميركوبال وروبرت (1992)، ص 493.

يدل على ذلك طرف الاستمرار. ويعتبر هذا الانتقال ناتجا عن انطباق سمة تصورية مرمر الجمع في الأوصاف بإسقاط حدث مفرد على متوالية تكرارية من الأحداث الفردية من نفس النمط. يستقل من حدث مفرد غير قابل للتجزئة مثل (2) إلى سيورة تكرارية (غير محدودة) مثل (5) أو محدودة مثل (6) يمكن تحريكها إلى نقط حدثية. فتختف هذه السيورة في (5) أو (6) عن سيورة مسجمة مثل (3) في استلزامها أحداثا فردية متميزة؛ أي أن للسيورة التكرارية بنية داخلية [بد]، منتج عن انطباق هذه السمة التصورية التي ترمز الجمع. وإلى جانب هذا فالجمع الجملي في الأوصاف (أي الجمع بالتأليف المشترك على مستوى الجملة) هناك جمع «صرفي» (مثل جمع التفسير في الأشياء) يتحقق عن طريق التكرار للمحوظ في الانتقال من نحو: غلق إلى غلق (أي ما سماه علماء اللغويات العرب «تكريرا») أو من نحو: صر (البلب) إلى صرصر، فيعبر هذا التكرار الصرفي عن انطباق سمة البنية الداخلية أي عن تكرار نفس الوضع أو جمعه.⁴

وترتبط السمة [بد] في مجال الأشياء بتمييز المجموع التي تستلزم أفرادا متعددين متميزين، من غيرها من الكيانات التي لا تستلزم ذلك. فالتجمعات (aggregates) التي تعبر عنها عادة المجموع المجردة مثل: طاولات، أشجار، تشبه في تصرفها أسماء الكتل من جوانب متعددة منها تواردها مع أسوار مثل: بعض وكل وكثير من، إلخ وذلك أنها تحمل السمة [سم] مثل أسماء الكتل سابقا. إلا أن الفرق بين المجموع وأسماء الكتل أن الأولى سميتها [بد] ما دامت تستلزم أفرادا متميزين، وسمة الثانية [بد] ما دامت لا تستلزم ذلك. ومثلما تنطبق السمة [بد] لتمييز الاختلاف بين الأشياء غير المحدودة، كما هو الحال في الاختلاف بين المجموع المجردة وأسماء الكتل، فإنها تنطبق كذلك لتمييز الاختلاف بين الأشياء المحدودة، كالاختلاف بين الأفراد، نحو: تلمحة، والجماعات (groups) نحو: لجنة. فالجماعة محدودة لكن هناك استلزاما ضروريا مفاده أنها مكونة من عناصر، أي أنها [بد]؛ والفرد رغم إمكان تركيبه إلى أجزاء، إلا أن ذلك ليس جزءا ضروريا من فرديته، فهو [بد].⁵

بهذا يكون نسق سماتي المحدودية والبنية الداخلية بانطباقه في مجالي الأشياء والأوضاع

كالتالي.

(7) أ. الأشياء:

مع، - بد	:	أفراد (كلب)
مع، + بد	:	جماعات (لجنة)
مع، بد	:	كتل (ماء)
مع، + بد	:	تجمعات (طاولات)

4 انظر العنصرين الرابعين. وانظر بناء مفهوم الجمع في التركيب في الفلسفي الفهري (2001). وانظر في الخصائص الصرف سمواتية، المتصلة بذلك توراني (2001).

5 كما هو الحال في السمة [سم]، فإن السمة [بد] لا تنفي غياب البنية الداخلية وفقا لبيان استلزام ضروري جديدها وانظر جاكسونوف (1993) ص. 20؛ وفيركوبيل وولف (1992) ص. 23.

ب . الأوضحاع :

حدث مغلق (جري زيد إلى المكتب)	:	+ مع، - بد
حدث تكراري محدود (لمع الضوء حتى الصباح)	:	+ مع، + بد
سيرورة منسجمة غير محدودة (نام زيد)	:	- مع، - بد
سيرورة تكرارية غير محدودة (لمع الضوء باستمرار)	:	- مع، + بد

ويمكن انطباق هذا السبق أيضا على المسارات في المجال العصائي من استنتاج معاده أن المسارات كلها بدون بنية داخلية، أو أنها لا تجمع. لكنها تخضع لتمييز مرتبط بسمة المحدودية لمسار مثل . إلى الدار، مسار محدود، ولا يمكن لأجزائه الفرعية أن توصف باعتبارها «إلى الدار» (باستثناء الأجزاء القصية في النهاية)، بخلاف مسار مثل . نحو الدار الذي يعتبر غير محدود، ويمكن لأي جزء منه أن يوصف باعتباره نحو الدار.

2.1. البعد والاتجاه في الأشياء والأوضاع والقضاءات

يقوم تصورنا للأشياء، من حيث خاصية البعد (dimensionality) فيها، على أساس أنها صفرية البعد كالنقطة، أو أحادية البعد كالخط أو المنحنى، أو ثنائية البعد كالسطح، أو ثلاثية البعد كالجسم (أو الحجم). فنحتاج إلى ترميز بعد الأشياء في البنية التصورية عن طريق سمة تصورية هي: [بع] بفهم أربع هي: 0، 1، 2، 3 فنحصل على السمات: [0 بع]، [1 بع]، [2 بع]، [3 بع].

ورداً ضمننا سمة البعد على مجالات الرمز والحالات والأحداث، تبين أن النقطة في الزمن (وما كان بمثابة ذلك من حالات ونقط حدثية) صفرية البعد، بينما المراحل أو المدد الزمنية والحالات والأحداث ذات الاستمرارية تعتبر أحادية البعد. فيكون للأشياء بعد أقصى يصل إلى 3، بينما البعد الأقصى في الأوضحاع هو 1.

إن تصورنا لأي بعد أحادي يقتضي ارتباط هذا البعد، أو عدم ارتباطه، باتجاه معين. فإذا أخذنا شيئين لكل واحد منهما بعد أحادي، كالخط والسهم، تبين أن للسهم اتجاهاً وليس للخط اتجاه دائري فنحتاج إلى إقامة تمييز داخل الكيانات الأحادية البعد عن طريق سمة هي [تح] لتمييز الكيانات الموجهة من غيرها. فنسم السهم، مثلاً باعتبارها [1 بع، + تح]، ونسم الخطوط باعتبارها [1 بع، - تح] (أو [1 بع] فقط).

ويمكن انطباق معني البعد والاتجاه من تحليل طائفة المقولات التصورية مثل الأمكنة والمسارات والحالات والأحداث والسيرورات.

فتكون الأمكنة مجالات بأي بعد من الأبعاد الأربعة، نحو:

- (8) أ. في هذه النقطة : [0 بع]
- ب. على طول الخط : [1 بع]
- ج. على الطاولة، في الدائرة : [2 بع]
- د. في الكأس : [3 بع]

وبذلك تشترك الأمكنة والأشياء في قيم سمة البعد، كما أن الأمكنة ليس لها اتجاه.

والمسارات، نحو:

(9) أ. من الدار إلى المدرسة

ب. هير العابة

لا تكون إلا أحادية البعد ويجب أن يكون لها اتجاه أي أنها: [1 مع، + مع]. وهناك اتجاه دائري في تصور المسارات، من مصدر إلى هدف في الحالات العادية مثل (19) أما الحالات نحو:

(10) أ. زيد طويل

ب. هند في الدار

فليست لها بنية رمية ذاتية، إذ هي نقطة (أو محل) في الزمن، فتكتفي بأن تكون هنا، لذلك فهي غير موجهة.

ويختلف هذا عن التحقيقات، من الأحداث، مثل (1) أو:

(11) جرى زيد إلى المنزل

والسيرورات المتسلسلة مثل (3) والتكرارية مثل (5)، كلها تملك بنية رمية دائرية لها اتجاه محدد، وكلها أحادية البعد.⁶

ويبدو بما سبق أن هذا النسق من السمات يربط تصنيف الأوضاع بالجملة كلها لا بالفعل وحده، وبالبيئات الرمية لا باعتبارات كالجعل والإرادة. فظهر أن طبقات فدلر، مثلاً، تعبر عن تجليات سطحية لنسق أعمق مثل هذا.

2. تمثيلات

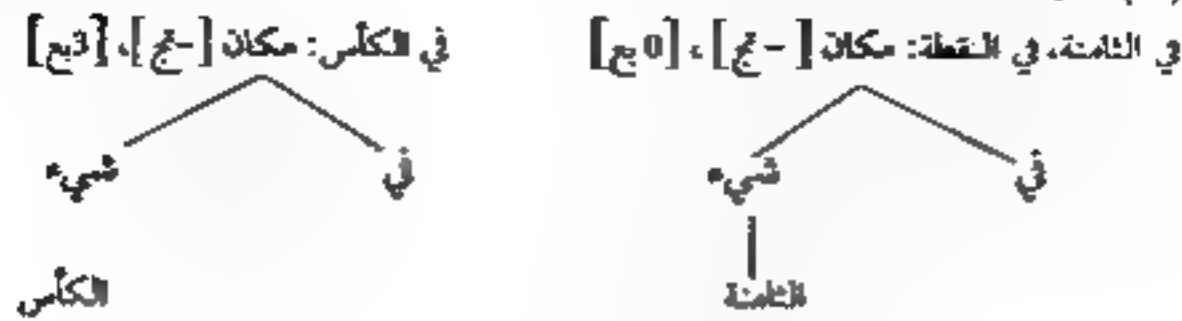
بما يمكن استنتاجه من هذا النسق من السمات التمثيلات التالية:

(12) الشيء:

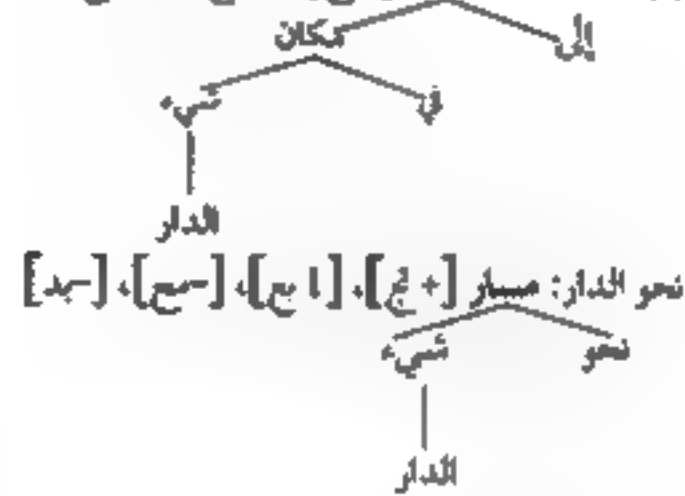
بطء: شيء	بلغة: شيء	مادة: شيء	كُتَب: شيء
$\begin{bmatrix} \\ \text{مع}^+ \\ \text{بد}^- \end{bmatrix}$	$\begin{bmatrix} \\ \text{مع}^+ \\ \text{بد}^+ \end{bmatrix}$	$\begin{bmatrix} \\ \text{مع}^- \\ \text{بد}^- \end{bmatrix}$	$\begin{bmatrix} \\ \text{مع}^- \\ \text{بد}^+ \end{bmatrix}$

6. انظر جاكسون (1991)، ص 13-29، و39-40، وفيركوبل وزفرت (1992)، ص 496-496.

(13) المعصاة:

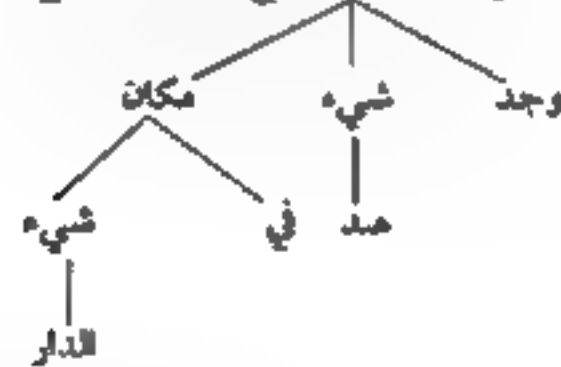


إلى الدار: مسار [+تج]، [1تج]، [+صح]، [-بد]



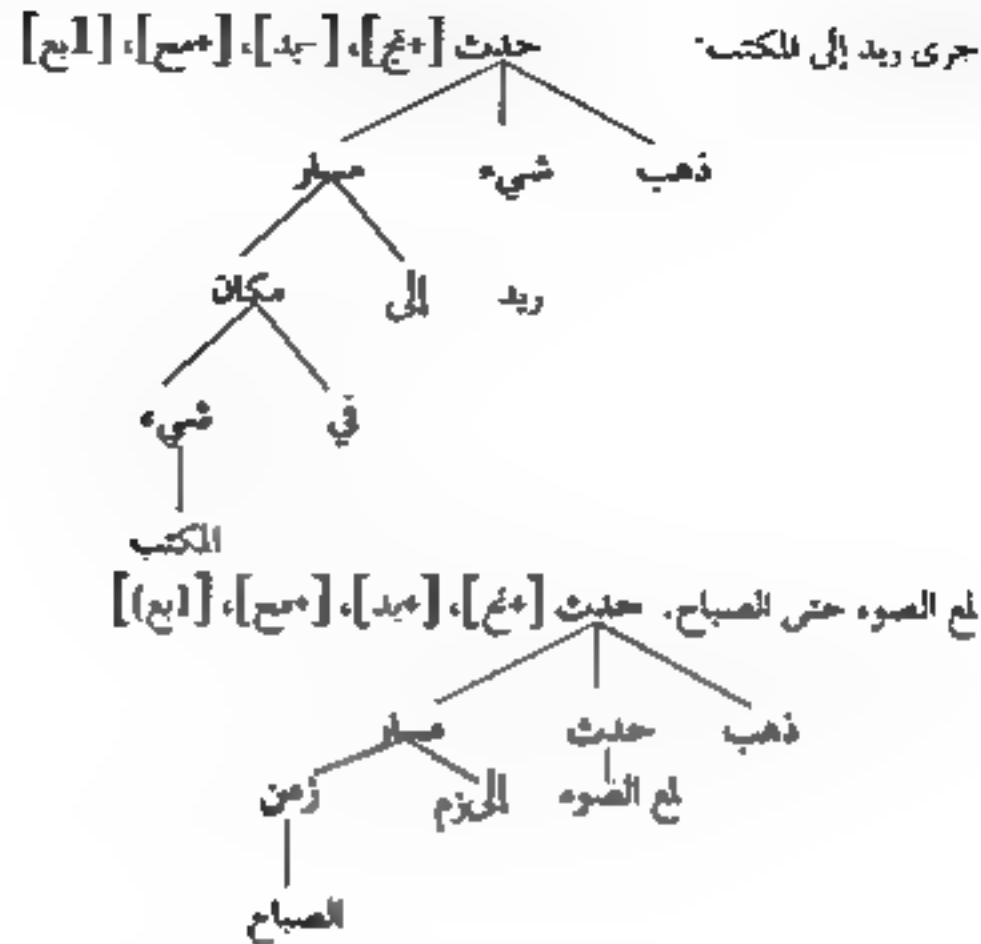
(14) الموضع:

هند في الدار: حالة [-تج]، [-بد]، [0صح]، [+صح]



جري زيد نحو المنزل: حدث [+تج]، [-بد]، [-صح]





تنصف هذه السمات بعمومية انطباقها على المقولات التصورية بما لا تقتضيه دلالة س. فلا تظهر منفصلة بل مؤلفة ومبينة عبر المقولات التصورية الكبرى، ويستنتج وجودها من أثرها في بنية اللغة؛ أي أن من المفاهيم الصسمية المعتمدة في لغتنا السمات (أو الأوليات) التي يجب أن ترمز في البنية التصورية، أن يكون لها أثر في التركيب.

ففي مجال الأشياء نوجد سمة المحدودية بين الفرد والجماعة، ونميزهما من الكتلة والتجمع. وتوجد سمة البنية الداخلية بين الجماعة والتجمع ونميزهما من الفرد والكتلة.

وفي مجال الفضاء نميز سمة الاتجاه للمسارات (وكلها موجهة) من الأمكنة (وكلها غير موجهة)؛ كما نميز بينهما سمة البعد، إذ للمسارات دائماً أحادية البعد (وبدون بنية داخلية)، بينما الأمكنة تكون صفرية إلى ثلاثية البعد؛ وداخل طبقة للمسارات نميز سمة المحدودية بين مسارات محدودة وأخرى غير محدودة.

وفي مجال الأوصاف تميز سمة الاتجاه للحالات (وهي غير موجهة) من السيروورات والأحداث (وكلها موجهة). وغير سمة البنية الداخلية للسيروورات والأحداث التكرارية (وهي ذات بنية داخلية) من السيروورات المنسجمة والأحداث المغلقة، بما فيها الإنعاشات (سحو: أدرك القمة)، وهي بدون بنية داخلية. كما تميز سمة المحدودية للسيروورات (وهي غير محدودة) من الأحداث المحدودة.

3. عن السمات التعريفية

السمات التعريفية سمات تخصص قراءات أنماط المقولات التصورية ووروداتها ومحد في الأدبيات معالجات متعددة لهذه السمات تندرج في إطار النظريات الدلالية التأليفية على اختلافها، كأن يمثل لها باعتبارها قراءات دلالية عملاً بها مواقع الموضوعات داخل البنيات التصورية، كما عند جاكندوف (1990) مثلاً، أو باعتبارها شبكات مركبة من التصورات تندرج في إطار سلميات نمعية (type hierarchy) يقوم تنظيمها على مستويات العمومية (generality) أو التدرج في التجريد من الأعلى إلى الأسفل، ويملك خاصية التوارث (inheritance) التي تنص بأن ترث الأنماط السليمة خصائص النمط الذي بطورها في الشبكة السلمية.⁷

ويتم تقسيم هذه السمات التعريفية، عادة، إلى سمات ضرورية تقوم على استنتاجات سليمة (valid inferences) أو منطقية، نحو:

(15) كناري [....، [حي]، ...، [طائر]، ...]

وسمات غير ضرورية أو نمطية تتعلق باستنتاجات معقولة أو محتملة تصدق (عادة) على المقولة في غياب معلومات مضادة. وذلك نحو:

(16) كناري [....، [يمكن أن يصي]، ...، [أصفر اللون]، ...]

إلا أن نمط هذه السمات تثير مشاكل نمطية يصعب تجاوزها وقد عو إلى إعادة النظر في مدى ورودها داخل نظرية الدلالة اللغوية ومن هذه المشاكل ما يتعلق بتخصيص بعض الفروق الظاهرية سواء داخل طبقة الأشياء أو داخل طبقة الأحداث.

إن تخصيص مدخلي كلمتين مثل: «بطة» و «إيورة» يتضمن سمات مثل: [حي]، [طائر]، لكن فهمهما يختلفي كذلك معلومات عن الفروق بين مظهريهما. فيبدو رصد هذه المعلومات عن طريق سمات دلالية لغوية مثل: [± عنق طويل] مشكلاً بل شيئاً. وكذلك الأمر في سمات مثل [± ذو متكأ] للفروق بين مظهر «الكروسي» ومظهر «المقعد المستدير». سمات كهذه بعيدة عن أن تكون أوليات، كما أن إخصاؤها لمزيد من التعكيك يبدو غير مضمون الجدوى.

قد يكون مصدر للمشكل الذي يعترض التعامل مع مثل هذه السمات متعلقاً بارتباط الخصائص الظاهرية للأشياء بمعلومات بصرية أساساً، أي ينسق إدراكي غير لغوي يور صورة للتمثيل البصري ترمز الخصائص الهندسية والموضعية للأشياء ويمكن الذات من تعيينها ومعالجتها فتكون، لمسألة مرتبطة بالتعلق بين القلب اللغوي والقلب البصري، مثل بنية نموذج ملر (1982) الثلاثي الأبعاد، وهي بنية متعلق بالبنية التصورية عن طريق مجموعة من قواعد التوافق تسمح بترجمة المعلومات البصرية إلى صور لغوية وتمكننا من الكلام عما نراه. وبذلك تلحق المعلومات الظاهرية، كالمروق بين البطة والإيورة أو بين الكروسي والمقعد المستدير، ببنية نموذج بصري يرمز الخصائص الهندسية للأشياء والعلاقات بين أجزائها، عوض أن تظهر هذه المعلومات في البنية التصورية. فتفادى الحاجة إلى لوائح

طويله من سمات المشكلة لفائدة تمثيل هدمي ثلاثي الأبعاد يمكن أن يظهر في المداخل المعجمية للأشياء إلى جانب السيمات الصوتية والتركيبية والتصورية.

ونجد في طبقه الأحداث فروقا مظهرية يصدق فيها ما يصدق في حالة العروق بين الأشياء، فهناك عروق كثيرة من هذا القبيل بين الأحداث يصعب وضعها بالكلمات (أي بالسمات)، في حين يسهل استعراضها وتمثيلها ببيانات وأوضاع، مثلما يسهل تعيين الأشياء بمجرد الإشارة من ذلك الصعوبات التفكيرية التي تعترض تتبع السمات التعريفية المعبرة مثلا بين أفعال حركة أو نقل مثل: جرى، وعدا (أو خب) وهرولا، ألح، يعبر كل فعل منها عن كمية وهبة حركيتين مخصوصتين؛ أو بين أفعال دفع مثل: قذف وأطلق ورمى، ألغ، أو بين أفعال هيئة فضائية، مثل: جلس وقعد، ألح، فإدراكنا تضيفت المداخل المعجمية لهذه الأفعال تمثيلات هدمية للمودج البصري الثلاثي لأبعاد، لن نحتاج إلى تمثيلها في البنية التصورية ذات التمثيلات الخيرة حيث مكنتنا بمعالجة لأفعال المذكورة باعتبارها أفعال نقل أو دفع أو هيئة فضائية، أي أن البنية التصورية، في هذا السياق، تتعنى أساسا بترميز بنيات عملية ملائمة قد تربط في المعجم سمات فضائية-بصرية أكثر تفصيلا *.

خاتمة

يبدو أن من عناصر بناء الدلالة اللغوية بلورة سنق من السمات كالذي قدمناه بصدد المحدودية ونسبة الداخلية والبعد والاتجاه. وهو سنق يبنى عبر المفولات التصورية الكبرى وينحصر معلومات لازمة لرصد طبيعتها. ويحلاف ذلك، فإن ما قدمناه بصدد السمات التعريفية يمكن، إذا صح، من أن يستنتج أن كثيرا من المعلومات التي ندرجها الأدبيات الدلالية في التمثيل الدلالي عن طريق هذه السمات التعريفية، ننسج إلى أنساق إدراكية أخرى تتفاعل مع السنق اللغوي، منها السنق البصري والسنق السمعي (في حالة العروق مثلا بين أسماء الأصوات والأحداث المعبرة عنها). وبذلك فالدلالة اللغوية تتضمن من المعلومات أقل مما نعتقده.

الجمع في الأوضاع

من السمات التي ترصد خصائص مختلف المقولات التصورية سمات المحدودية والبنية الداخلية والبعد والاتجاه. ونعني ما يلي لورود سمة البنية الداخلية [بد]، بالدرجة الأولى، وكذلك سمة المحدودية، في مجال الأوضاع أساساً، وذلك بعد إجمال القول في السمتين في مجال الأشياء في إطار التوازي المفترض بين المجالين.¹

1. سمة البنية الداخلية في الأشياء

يمكن أن نقول إجمالاً إن الكيان يملك بنية داخلية إذا استلزم أفراداً متعددين متميزين، ويكون محدوداً إذا كانت له حدود واضحة في الزمـن و/أو الفضاء، كما يدل على ذلك الجدول المختصر التالي الذي أوردناه في الفصل السابق:

(1)

فرد (كلب)	: [+ مع]، [+ بد]
جماعة (لجنة)	: [+ مع]، [+ بد]
كتلة (ماء)	: [- مع]، [- بد]
تجميع (طاولات)	: [- مع]، [+ بد]

ترتبط سمة البنية الداخلية، في مجال الأشياء، بترميز الجمع، فتعبر الكيانات التي نستلزم أفراداً فردية قابلة للتعبير عن الكيانات التي لا تستلزم ذلك، فالتجمعات التي تعبر عنها عادة المجموع المجردة (إنعاريه) مثل: طاولات، أشجار، معلمون، عمالاب، تحمل السمة [مع] مثل أسماء الكتل

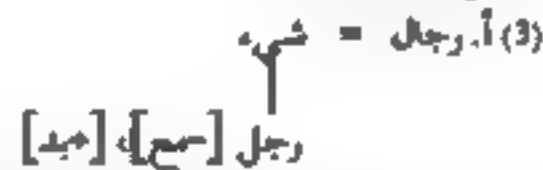
إلا أن الفرق بين الجموع وأسماء الكتل أن الأولى سميتها [+بند] ما دامت تستلزم أفراداً متميزين، وسمية ثنائية [-بند] ما دامت لا تستلزم ذلك. كما تميز سمة النية الداخلية بين كيانات محدودة مثل الفرد والجماعة. فالجماعة، نحو: لجنة، محدودة، لكن هناك استلزاما ضروريا مفاده أنها مكونة من عناصر، أي أنها [+بند]، والفرد، نحو: ثقافة، رغم إمكان تفكيكه إلى أجزاء، إلا أن ذلك ليس جزءا ضروريا من فرديته، فهو [-بند].²

بهذا يمكن أن نميز داخل مقولة الأشياء جمعا صرفيا ترمز فيه سمة الجمع عن طريق مؤد صرفية صوتية: كالجمعيات في الجمع السالم، نحو: عاملون وعاملات، والجمع المكسر، نحو: عمال ومعارل، من جمع معجمي كالجماعات في نحو: لجنة وحكومة ويبدو في هذا السياق إمكان اعتبار المثنى جمعا من حيث انفصاله أكثر من عنصر، أي عنصرين فتكون له بنية داخلية كأي تجمع أو جماعة، كما يكون محدودا كالجماعة بخلاف التجمع وقد تعتبر لاصقة الثنائية، إضافة إلى قيمتها الجمعية، بمثابة سور عددي، يولذي في الأوضاع ظرفا عدديا تسويها مثل: مرتين، في نحو: خربه مرتين.

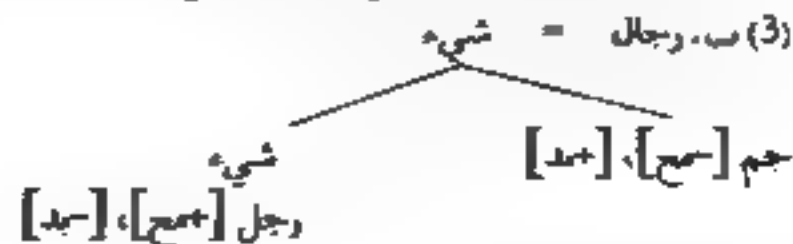
إذا افترضنا الآن أن البنية التصورية لفرد مثل «رجل» تتضمن (2):



فكيف نمثل للجمع؟ هناك اختياران. الاختيار الأول أن نعتبر الجمع عبارة عن تغيير سمتي المفرد، كما في (3أ):



فيغير التعبير النصفي الصوتي (لنقل صرفية الجمع) عن عملية تغيير السمة هذه. والاختيار الثاني أن نعتبر مدخل «رجل» موضوعا لعامل (operator) أو دالة (function) تسقط موضوعها المفرد على عدد من أمثاله، أي على تجمع، كما في (3ب)، حيث تشير: جـم إلى دالة الجمع، وهي دالة تسقط شيئا هو موضوعها المفرد على شيء آخر هو جمع هذا المفرد:



وتكون صرفية الجمع تعبيراً عن هذه الدالة.

وسدو أن هذه المعالجة الدالية أفضل من الأولى، لأنها تراعي، فيما يخص الجانب الصوري، مبادئ تركيب الية الحملية. ولأنها تضمن لقواعد التوافق شفافية صرفية أكبر، فتعتبر أن زيادة معلومات الصرفية لا تغير حساب العنصر المفرد القاعدي، وإنما تضيف إليه عوامل أو دالات تُدْمَج فيه. كما أن المعالجة الدالية تفصل معالجة تغيير السمة عند النظر في ما يقع عند جمع اسم يدل على جماعة مثل: لجنة فنيي معالجة تغيير السمة يعطي، في الجمع، (4 أ) التي لا تختلف عن جمع المفرد وتبني لمعالجة الدالية يعطي (4 ب) التي يمكن أن نلاحظ فيها أن الجمع جمع جماعات وليس جمع أفراد:

(4) أ. لجان = شيء

لجنة [جمع]، [بذ]

(4) ب. لجان = شيء

جم [جمع]، [بذ] شيء
لجنة [جمع]، [بذ]

إذا صح هذا، فإن صرفية الجمع (أو دالة الجمع - صج) تكون لها بنية تصورية مثل (5)، حيث تُدْمَج البنية للتصورية المعجبة للاسم الذي تنطبق عليه بنية الصرفية في الموقع الموسوم موضوعياً: ص:

(5) ص + صج =

جم [جمع]، [بذ] [جمع]

فيبدو أن صرفية الجمع تتطلب فقط أن يكون الاسم الذي تنطبق عليه محيلاً على كيان محدود ولا بهم أن يكون الكيان شيئاً أو حدثاً (مثل: زلزال ← زلازل)، ولا أن يكون فرداً أو جماعة. بهذا يكون جم إذن دالة نسط كياناً بقيمة معينة للمحدودية أو الية الداخلية على كيان آخر بقيم مختلفة يتضمن الكيان الأول باعتباره كياناً فرعياً. لذلك فهي من طعة الدالات المصنفة (including functions)، خلافاً للدالات المستخرجة (excluding functions) نحو الدالة - عنصر من التي تبدو واردة في مثل: حبة قمح، حيث يستخرج عنصر من كل عوص أن

يضمن عنصر في كل³

2. صمة البنية الداخلية في الأوضاع

تمشياً مع ما تقتضيه دلالة من، نحاول تعميم مثل هذا التحليل على صمة الأوضاع أو الأفعال خصوصاً. والافتراض هو أن موضوع دالة الجمع لا يكون اسماً فحسب بل يكون كذلك وصفاً (مسقطاً في فعل) أو خاصية (مسقطاً في صفة). وسأحصر ما يلي في حالة للفعل.

انطلاقاً من وجود جمع صرفي وجمع معجمي في الأسماء، نتساءل عن إمكان وجود جمع صرفي وجمع معجمي في الأفعال. وتتخذ دالة الجمع، في هذه الحالة، صورة دالة تسقط حدثاً مفرداً على متوالية (أو عدد توني) من الأحداث من نفس النمط، أي تنقل الحدث العردي (المعلق) إلى سيروية تكرارية. موضح أنني أحصر الجمع هنا (أو الجمع الفعلي أو الجمع في الأوضاع) في مفهوم التكرار (repetition)، وأترك، مؤقتاً، علاقة ذلك بقضايا أخرى منها ما يرتبط خصوصاً بإمكان تعدد الفاعل أو تعدد المفعول أو تعددهما معاً والتأويلات المشكلة التي تنتج عن ذلك.

ويعتبر تكرار أو تعدد (أو مصاحبة) الحدث أو الوضع القاسم المشترك في معالجة الجمع الفعلي سواء في التحليل المدرجة في دلالة التصورات الداخلية ومنها أعمال جاكسون - وخاصة (1990) و(1991) - الذي تبناه هنا، أو في دلالة التصورات الخارجية التي تشمل مجموعة من التحاليل ضمن دلالة التماذج النظرية عالجت الجمع الفعلي في إطار ما يسميه هو (2003): نظرية الحدث المجموع *Pluralized Event Theory* على أساس أنه جمع للموضوع الحدث للمحمول (بما لافتراض ديفيد من حول إدخال موقع إضافي للحدث في البنية الحملية)⁴. ورغم اختلاف طرق التداول ومستوياته في هذه التحاليل، فقد اعتبر التكرار، من الناحية الصورية، عاملاً أو دالة يتوصل بها إلى الكيان الجمعي؛ كأن يتم إدخالها لجمع الموضوع الحدث في نظرية الحدث المجموع، أو لإقامة علاقة بين محمول وبين مجموعة من وروداته، عند إيك (1996) مثلاً، الذي يعتبرها جزءاً من تمكيك الأفعال غائلاً في بنيتها الدلالية للقاعدية بنية ظروف التردد (frequency) مثل، ثلاث مرات، لي نحو ذهب زيد إلى المكتب ثلاث مرات⁵.

1.2. الجمع الصرفي

نحرص ترميز الجمع في الفعل عن طريق وسائل صرفية صوتية سواء تعلق الأمر بتكرار صامت أو بمد أو بـ تكرار جذر، أي بتعبير في البنية القاعدية للفعل يولّي التغيير الملحوظ في الجموع المكسرة على الخصوص. ويستند هذا الافتراض عند من الأعمال منها أعمال عند من الباحثين المحدثين، وأعمال القلاء من العرب المسلمين الذين سموا بعض جوانب الظاهرة «تكتيراً» أو

3. نصح مصر، 21-23. وتجدر الإشارة هنا إلى ورود إقامة عملية لعلاقات الجزء بالكل (Mereology) بخصوص تعديل أكثر دقة نصها

الجمع أو صلة المفرد بالجمع

4. انظر ع (2003)، ص 3، وانظر الفصل الرابع.

5. انظر إيك (1996)، ص 3.

«تكرار» للفعل، كما هو واضح في تحديد معنى فعل عند سيويه. «تقول: كَسَرْتَهَا وقَطَعْتَهَا، فإذا أردت كثرة الفعل قلت: كَسَرْتَهُ وقَطَعْتَهُ ومَزَقْتَهُ. وما بذلك على ذلك قولهم: عَقَلْتُ البعير وإبل معلقة وبعير معلوط. وجَرَحْتَهُ وجَرَحْتَهُمْ وجَرَحْتَهُ أَكثَرْتُ الجراحات في جسده. وقالوا: طَلَّ يَمْرُسُهَا السَّبْعُ ويؤْكُلُهَا، إذا أَكثَرَ ذلك فيها. وقالوا: مَوْتٌ وقَوْمٌ، إذا أردت جماعة الأهل وغيرها. وقالوا: يَجُولُ أي يَكْتَبِرُ الجولان، ويَطُوفُ أي يَكْتَبِرُ التطويف.

واعلم أن التضعيف في هذا جائز كله عربي، إلا أن فعلت إدخالها ههنا لتبيين الكثير». وعند ابن يعيش «تقول: كَسَرْتُ المتاع، وعَلَقْتُ الأبواب، وقَطَعْتُ الثياب، إذا أردت تكرير الفعل قال الله تعالى: ﴿جَنَلْتُ عَنْكَ مَفْتَحَ لَهُمُ الْأَبْوَابِ﴾. وقال: ﴿فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ وليس المراد من ذلك التعدية، إلا ترى أن هذه الأفعال متعدية من غير تضعيف وإنما المراد بها التكثير، وأنه وقع شيئا مشبها على تمام وتناول. ويؤيد ذلك عندك أنك تقول: مَوْتُ الشَّاةِ وزَيْعُ النِّسْمِ، وترك الأهل، وقَوْمٌ. فتجد الفعل منها غير متعد، كما كان قبل التضعيف. ومن ذلك: يَجُولُ، ويَطُوفُ. والتضعيف في ذلك جائز، إلا أن المحقق يحتمل القليل والكثير، والشدة خاضع للكثير». فمن باب تكرار الصامت، نجد إذن معطيات تخرج في باب فعل وتعمل. ومن فعل نجد:

(6) أ) غَلَقَ النافذة

ب) غَلَقَ النوافذ

(7) أ) طَافَ الرجل

ب) طَافَ الرجل

(8) أ) حَفَرَ الطريق

ب) حَفَرَ الطريق

ومن تفعل نجد:

(9) تَحَسَّسَ الشراب

فالمثلة (ب) في (6) و (7) و (8)، إضافة إلى (9)، تفيد تكرار الأحداث التي تعبر عنها، فهي جموع لهذه الأحداث.

ومن باب المد، نجد معطيات تخرج في باب فاعل. منها ما اعتبر «المشاركة» نحو: (10)،

وما اعتبر للتكثير، نحو (11):

(10) صَارَبَ ريد عمرا

(11) صَاعَبَ العطاء

6. انظر سيويه، الكتاب، ج. 4، ص. 64؛ وابن يعيش، شرح القاموس في التصريف، ص. 71. وانظر من المطبوع، مثلا، كريبك (1991)، والمجلسي، الفهري (2001) وتوراني (2001).

ب (10) تعني تكرار الضرب مرتين على الأقل، و (11) تعني تكرار العطاء. والملاحظ أنه يطلب على مصاعف، تواردها مع كيانات تحمل سمة من سمات الجموع هي [مخ]، كما تدل على ذلك (3)، في مقابل (12):

(12) ؟ مصاعف الطاولة

(13) أ) ضاعف الطاولات (تجمع - مخ]

ب) ضاعف الضرب (سبورة تكرارية - مخ]

ج) ضاعف اللبن (كتلة - مخ]

ومن باب تكرار الجذر نجد معطيات تتدرج في باب فعل أو فاعل، على الخلاف، نحو (14)

(14) صرصر اليلب

للتعبير عن تكرار الصرير. يورد ابن منظور مثلاً عن الزجاج قوله: «فإذا سمعت صوت الصرير غير مكرر قلت: صرّ وصل، فإذا أردت أن الصوت تكرر قلت: صرصر وصرصر» (اللسان، مادة: صرر). ومن ذلك أيضاً كفّ وكفكه، وخصّ وتخصّصه، وحثّ (ورق الشجر) وحثته، ورصّ ورصصه، وحفّ (الجنح) وحفّح، ورفّ ورفرف. ويمكن اعتبار نحو هذه المعطيات جموع تكسير في الأفعال تعبر فيها التغيرات الصرفية الصوتية عن انطباق دالة الجمع.

2.2. الجمع المعجمي

نفترض أن في الأوصاف جموعاً توارى الجموع المعجمية في الأشياء أو الأسماء. ونقصد أفعالاً بسيطة معجمياً تعبر عن تصور وضع قائم على تكرار عدد من الأوصاف الفرعية من نفس النمط. فهي أفعال تعجم دالة الجمع كما تعجمها الجماعات في مقولة الأسماء. ومن ذلك نحو: «هذه وطحة ولاكه وفركه ومضنه» (15 أ) نفوم على عدد نوحي من الأحداث الفرعية المتكررة هي العددك أو الضرب بالطريقة:

(15) أ) عددك من (بالمعدكة)

(15) ب) مرك للسائل

ونقوم (15 ب) على تكرار عدد من أحداث الدلك ليتحصل الفك أي انفصال العشر عن الحب كما نفوم (16):

(16) مضغ الخبز

على تكرار الإطباق بالعكس أو العصى بكيفية معينة ليتحصل المضغ.

وبما يدل على ذلك أن «عص» لا تستلزم «مضغ» في حين أن «مضغ» تستلزم «عص». كما أنك لا تقول.

(16) أ) ؟ عص قطعة اللحم في ثمانية دقائق (تطلب العص ثمانية دقائق)

في حين يمكنك أن تقول.

(16) ب) مضغ قطعة اللحم في ثمانية دقائق (أي تطلب المضغ ثمانية دقائق)

كأنك قلت:

(16) ح) تطلب المصغ ثمانية دقائق من العض

في حين لا تقول:

(16) د) * تطلب العض ثمانية دقائق من الضغ

ويصدق نحو هذا في «لاك» التي تقوم على تكرار إدارة الشيء في الفهم، إلخ.

ومن الأفعال المماثلة لهذه في لغات أخرى، نحو: pound و hammer و beat (في مقابل hit)

في الإنجليزية، و (battre (battre quq., battre des oeufs) و marteler و scintiller في

الفرنسية.

تستلزم البنية العامة لهذه الأفعال متوالية من الأحداث الفرعية يشكل مجموعها الحدث

الذي يعبر في الفصل:

$$ح = ح_1 + ح_2 + \dots + ح_n$$

3.2. جمع الأوضاع في الجمل

رأينا حتى الآن أن القيمة الدلالية للتكرار، في مجال الأوضاع، تطابق القيمة الدلالية

للمجموع في مجال الأشياء، إذ يتعلق الأمر في الحالتين بترميز تعدد كيانات تنتمي إلى نفس المقولة. كما

رأينا أن دالة المجموع يعبر عنها بوسائل صربية صواتية، كما في الجمع الصربي، أو تكون مضمنة معجميا

في بعض الأفعال، كما في الجمع المعجمي. وفي الحالتين معا يقوم تأويل الجمع أو التكرار على معنى

وحدة معجمية معينة داخل الجملة.

لكن هناك جملا مثل (17) تعيد التكرار رغم خلوها من أي صيغة أو وحدة معجمية لهذا

ذلك:

(17) سعل زيد حتى {نهاية الرحلة، الصباح}

ف «سعل زيدا» تعني أساسا: سعل مرة واحدة، أي أنها تعبر عن حدث محدود ذاتيا يعني أن السعال

وقع ثم انتهى معنا من نهاية الحدث. كما أن «حتى» متلوة بهدف مصاتي أو زمي، لا تعيد تكرار

«النوم» مثلا في (18):

(18) نام زيد حتى {نهاية الرحلة، الصباح}

لذلك يجب البحث عن تأويل التكرار في (17) ليس في وحدة معجمية وإنما في التفاعل بين

الوحدات داخل الجملة، أي على مستوى التأليف المشترك. إن «حتى» تضع، من حيث دلالتها، حدا

رغم (أو مصاتيا) لسيروية غير محدودة زمنيا. ف «نام زيد» في (18) تعبر عن سيروية تتصور باعتبارها

غير محدودة، لذلك يمكن أن تحدها «حتى» معطية من نهايتها.

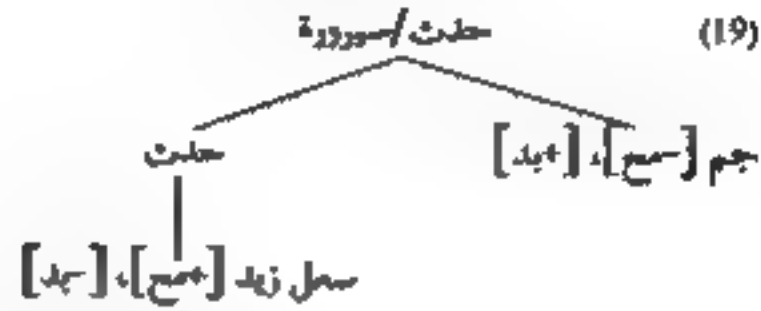
لكن «سعل زيدا» تعبر، كما سبق، عن حدث محدود ذاتيا، فلا يمكن إحصاءه لحد ثان

خارجي تفرصه «حتى». لذلك، فإن (17) تقول على متوالية من السعال تشكل سيروية يمكن أن

تحدها «حتى» أي أننا بصدد إسقاط الحدث «التواتر» على متوالية تكرره عددا نوبيا من المرات وهو

تكرار يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية فيسوخ حده بعبارة مثل «حتى». والافتراض أن هذا الإسقاط

التكراري (أو التأويل على التوالي أو السيرورة) ناتج عن تطبيق دالة الجمع التي تكرر الأحداث، كما يظهر في البنية (19):⁷



وهي بنية تعبر عن سيرورة غير محدودة يمكن أن تتمتع في سياق محدد «حتى». وبكسر الفرق، بالنظر إلى حالتي الجمع الصعري والمجمعي، في أن دالة الجمع هنا لا تظهر في صيغة معينة ولا تكون مضمنة معجميا في الحدث، وإنما ترتبط بمبدأ تأويل عام، في مستوى التأليف المشترك أو المغنى، هو بمثابة إلام جهي يرد خلال التأليف الدلالي لخلق تلازم جهي بين أجزاء الجملة وضمان سلامة بنيتها الدلالية. ويمكن أن يتخذ هذا المبدأ الصيغة التالية⁸:

(20) مبدأ التكرار:

أول م ف باعتباره (تكرار ل م ف)

3. الجمع وسمة البعد

نختم بالإشارة إلى علاقة الجمع بسمة أخرى سبق أن تحدثنا عنها في مناسبة سابقة⁹، هي سمة البعد (dimensionality). ونذكر بأن البعد في الأشياء يكون صغريا (كالنقطة) أو أحاديا (كالخط أو المنحنى) أو ثانيا (كالسطح) أو ثلثيا (كالجسم). ولا يكون البعد في الأوصاف إلا صغريا (كالنقط الخفيفة في الزمن وما كان بمثابة ذلك من حالات وأحداث فردية) أو أحاديا (كالأحداث ذات الاستمرارية والسيرورات).

ومادام الجمع إسقاطا لكيان معين على عدد من الكيانات من نفس السطح، فيمكن تأويله باعتباره ترتيبا فضائيا في مجال الأشياء وترتibia زمنيا في مجال الأوصاف.

وبما أن الترتيب الفضائي يفرض السطوح فإن الجمع في الأشياء ينقل الشيء من صعري البعد إلى أحادي البعد. فإذن مثلا (21) ب (22) حيث يقطع البعد الأحادي على «المنازل»:

(21) يمتد الطريق على طول الوادي (الوادي: خط - أحادي البعد)

(22) يمتد الطريق على طول المنازل (المنازل: نزول على خط - أحادي البعد)

7 وانظر جاكندوف (1994)، ص. 22.

8 وانظر جاكندوف (1997)، ص ص 51-52.

9 انظر الفصل السابق، وخلاصة (2001).

«الجمع» «الزل» في (22) يقلل «النزل» من صفري البعد إلى أحادي البعد. فتصور «الزل» باعتبارها حطاً مثل «الوادي» في (21).

كما أن الترتيب الزمني، مادام يفرض بعداً فإن الجمع (أو التكرار) الذي يؤول إليه في مجال الأوصاف يقلل الحدث المفرد من صفري البعد في نحو: «سعل زيد» إلى أحادي البعد في نحو (17) سابقاً، أي «سعل زيد حتى الصباح» التي تتصور باعتبارها سيروية أو مجموعة من الأحداث الفردية المرتبة رسمياً¹⁰. فنحن، أمام نقط حدثية متعاضدة لكنها، في نفس الوقت، مرتبة على متوالية خطية رسمية مستمرة. لذلك يتم تلويل مثل هذه السيوريات الأحادية البعد في إطار دلالة النماذج الخطية¹¹ باعتبارها قائمة على مجموعتين من الأعداد في نفس الوقت. ونمثل (23) تمثيلاً تقريبياً لذلك، حيث يتم رصد التعابير استناداً إلى مجموعة الأعداد الصحيحة الطبيعية (natural)، أو المجموعة (N)، ويتم رصد الاستمرارية استناداً إلى مجموعة الأعداد الحقيقية ح (R) (real).

$$(23) \quad 0 = 1 \quad 2 \quad 3 \quad 4 \quad \dots$$

.....

4. خاتمة

قدما في الفقرات السابقة تصورا للجمع في الأوصاف يقوم على فكرة توحد بين وبين الجمع في الأشياء وتؤكد الفصلة عبر المقولية التي تختص بها سمة البنية الداخلية تبعاً لما افترضه دلالة س. وقد ربط جمع الأوصاف بتكرارها على أساس دالة تسقط كيانات مفردة على جمعة أو تكرره أكثر من مرة. على أن من الأسئلة التي تبقى مطروحة سؤال يتعلق بدالة الجمع (أو التكرار) هذه. ما هي طبيعتها بالضبط؟ وهل هناك فعلاً دالة واحدة، أم أن الرصد الدقيق للتكرار - في علاقته بالجمع - يتطلب أكثر من دالة واحدة؟

وبما يبرر أسئلة من هذا النوع إمكان التدقيق في مفهوم التكرار وتغيير أنماط داخله. فيبدو بالإمكان تمييز تكرار حدثي داخلي يتعلق بتكرار مراحل داخلية لحدث معين، من تكرار حدثي خارجي يتعلق بتكرار خط واحد من الأحداث¹². من أمثلة التكرار الداخلي:

عص — {مضغ، قصم}

رف — رفرف

fly — flutter

volet — volet

فيبدو أن أحداثاً مثل القصم أو المضغ أو الرفرفة تتكون من تكرار الحدث القاعدي المرتبط بالعص أو

10 لذلك يستلزم التكرار (في ارتباطه بالجمع) خاصية زمنية هي الاستمرار (duration)، أي أنه حيلة من مرحلة وليس لحظة. وينظر بيكل (1996) ص: 6.

11 انظر هيركوبيل ووزفارت (1992) ص من 488-489 وص: 499.

12 انظر رود وكاريت (2001) Garrett وWood، ص: 2.

الرف تيلعا والملاحظة الأساس هنا أن المراحل الداخلية للكرة - كل عضة لورقة لا تمثل نفس النمط من الأحداث التي يمثلها الحدث كله (أي: القضم أو المضغ أو الرقرفة) وهذا ما يمكن تبييه في العبارة المتعلقة بالجمع المعجمي سابقا. أما التكرار الخارجي فيتعلق بتكرار نمط الحدث عيه مرة واحدة، نحو: «طار ذهابا وإيابا» أو عدة مرات، نحو: «طار مرارا». بل يبدو أن بعض التعلات مثل اليوروك³ تقيم تقابلا جها بين التكثير (insensive) والتكرار (répétitives). فتخصص تكرار الجذر (reduplication) في نحو «ومرر» للتعبير عن التكرار الحدتي الداخلي، بينما تعبّر عن التكرار الحدتي الخارجي بالتكثير الذي يتم بإضافة لاصقة وسط الفعل مثلا. ويمكن رؤى هذا الافتراض بخصوص معطيات اللغة العربية، والنظر في إمكان تخصيص التكرار الحدتي الداخلي بمعطيات الجمع المعجمي وتكرار الجذر، وربط التكرار الحدتي الخارجي بالمتلة التكثير في مثل خاصة. وهو موضوع الفصل الموالي.

الفصل الخامس

تأويل الجمع

بينت عدة أعمال، كما ورد في الفصلين السابقين، أن هناك مواراة بين الأشياء والأوضاع بخصوص الجمع، على اعتبار أنه بالإمكان افتراض نسق موحد من السمات في هذا الباب، ينطبق في مجال الأشياء ومجال الأوضاع على حد سواء. ويبدو أنه بالإمكان الدفء عن أن هذه الموازاة يمكن أن تشمل كذلك أنماط الجمع. ففي الأشياء جمع «صرفي» ترمز فيه سمة الجمع عن طريق مواد صرفية-صوالية، وهو في العربية الجمع السالم والجمع المكسر؛ وفيها جمع «معجمي»، مخصص لي البنية المعجمية أصلاً، مثل: لجنة، وحكومة وفي مجال الأوضاع، كذلك، جمع «صرفي» كالذي ييس من فعل، نحو: طرف وقسم، ومن فعل، نحو: شخص وصرصر، ومن فاعل وتفاعل إلخ. وفيها جمع معجمي كالذي في طحس ومضغ

1. جمع الأوضاع والعامل الجمعي

يرتبط جمع الأوضاع في اللغات عمومًا بدلالات تكرار الوضع (أو الحدث) ¹ وتكرره وعادة وقوعه واستمراره وتوزيعه على المشاركين فيه، وتعتمد فاعليه أو مفعوليته. وحديثاً عن جمع الأوضاع لي ما يلي، أقرب إلى دلالة التكرار منه إلى الدلالات الأخرى، وإن كان ما يصدق على التكرار في باب الجمع، يصدق جله على الدلالات الأخرى. ونورد في (1)-(5) أمثلة لجمع الأوضاع في بعض اللغات ²:

- لعوكس

(1) wa: pam (نظر إلى) — wa: pam — wa: pam (نظر باستمرار)

¹ يستعمل المصطلحين هنا بالمتى العام.

² المصطلحات في (1) و (2) مأخوذة من وود وكاريت (2002)، وفي (3) عن يو (2003).

ب. *wa: pam* (نظر إلى) — *wa: pa-wa: pam* (كرر النظر مرة بعد أخرى)

-اليوروك

- (2) أ. *pik* (دق، هز) — *pik-pik* (كرر الدق أو الهز)
 ب. *pegon* (قطع، شطر) — *peg pegon* (قطع في عدة أماكن)
 ج. *tmo:l* (ركل) — *tmeggr: l* (أعاد الركل بانتظام)
 د. *la: y* (مر) — *leg-a: y* (أعاد المرور)

-الشيشانية

- (3) أ. *d. utu* (صب) — *d. yttu* (كرر الصب)
 ب. *mola* (شرب) — *myyla* (كرر الشرب)

-العربية الفصحى

- (4) أ. طاف — طوف، قسم — قسم
 ضرب — صارب، تصارب
 ب. صر — صرصر، خفض — خفض

-العربية المغربية

- (5) أ. حفر — حفر
 ب. دك — دكدك

وبالنظر إلى المعالجات التي كان جمع الأوصاف موضوعا لها في أغلب النظريات الدلالية، يتضح أنها أثبتت عموما على اعتبار الجمع خرجا لدالة أو عامل جمين. ومن هذه النظريات نظرية الأجراء والحدود عند جاكوفوف (1991) و (1997) و (2002) كذلك، والتي ترجمها فير كوريل ورفارث (1992) في إطار دلالة النماذج النظرية). ومنها أيضا نظرية الحدث المجموع (Pluralized Event Theory) التي بلورها بصيغ مختلفة ليسرسون (1995) Lasersohn وأوجيدا (1998) Ojeda، ولندمان (1999) Landman، و Yu (2003) من بين آخرين، على أساس نظرية ديفدسن (1980) وباريسس (1990) Parsons، بخصوص اقتراض موقع إضافي للحدث في البنية الجماعية للمحمول.

1.1 نظرية ديفدسن

يقوم التمثيل للجمل في منطق المحمولات التقليدي على محمول يأخذ عددا نوبيا من الموضوعات يوافق كل واحد منها مركبا اسميا في جملة اللغة الطبيعية المعية فيمثل الجملة مثل (6) نزل المحتل الطفل بالرصاص وسط الشارع في الصباح

على أساس وجود محمول حماسي للمحلات يأخذ خمسة موضوعات هي المركبات الاسمية: المحلل والطفل والرصاص والشارع والصباح. كما أن الجمل التالية:

(7) أ قتل المحتل الطفل بالرصاص وسط الشارع

ب. قتل المحتل الطفل بالرصاص

ج. قتل المحتل الطفل

تقوم، تباهاء على محمول رياضي المحلات وثلاثي المحلات وثنائي المحلات.

إلا أن الملاحظ أن الجمل الأربع في (6) و(7) لا تقوم على محمولات أربعة، بل على محمول واحد. قتل وتعتبر هذه الجمل طرقاً مختلفة لوصف نفس الحدث، وتربط بينها علاقات استلزامية. فالجملة (6) تستلزم الجمل في (7)، وكل جملة في (7) تستلزم الجملة التي تحنها.

إلا أن هذه العلاقات الدلالية لا يمكن وصفها في إطار منطق المحمولات التقليدي. لذلك يقترح ديفيدسن (1980) حلاً مفاده اعتبار الأحداث غطاء من الكيانات تصاف إلى باقي الكيانات الأخرى في مجال الخطاب، كالأشخاص والرصاص والشارع، الخ. فتعتبر الجمل محيلة ضمنياً على حدث معين. مثال ذلك أن الجملة (6) تنحصر في بسببها العملية موضوعاً حدثاً من غطاء: قتل المحتل الطفل، وهو حدث من خصائصه أن يتم بالرصاص ووسط الشارع، الخ.

فتكون صورة (6) المنطقية كالتالي، حيث ح متغير خاص بالحدث:

(8) \exists ح [قتل (المحتل، الطفل، ح) & ب (الرصاص، ح) & وسط

(الشارع، ح) & في (الصباح، ح)]

كما تكون صورة (7) المنطقية كالتالي:

(9) \exists ح [قتل (المحتل، الطفل، ح)]

وتستلزم الصورة المنطقية في (8) الصورة المنطقية في (9)، كما تستلزم صورتها (17) و(7ب) منطقيتين.

وعلى أساس نظرية ديفيدسن هذه أثبتت نظرية الحدث المجموع التي سطر، في ما يلي، في أهم مبادئها ميتين إمكانية اشتقاقها من نظرية الأجزاء والحدود والحاجة إلى المزيد من تفصيل مفهوم الجمع وتخصيص دلالة تخصيصها كافيًا.

2.1. نظرية الحدث للمجموع

أساس نظرية الحدث المجموع إدماج عامل جمعي في البنية الدلالية لمحمول فعلي معين، يكون هذا العامل مسؤولاً عن جمع الموضوع الحدث في الفعل. لذلك نجد من أهم مبادئ هذه النظرية المبدأ التالي:

(10) نظرية الحدث المجموع:

- الجمع الفعلي جمع للموضوع الحدث في بنية المحمول
- جمع الموضوع الحدث في بنية المحمول يتم من طريق إدماج عامل جمعي
- وعا تمكن ملاحظته بصدد هذه النظرية أن مفهوم الجمع فيها عام، وعامل الجمع غير مقيد بكمية تمكن من رصد التلويلات الممكنة للمنطقة للجمع في الأوضاع.
- لنلاحظ أن عدد التكرارات في الأمثلة التي تبني فيها الأوضاع على التردد والتكرار لا يصح فيها ظهور الطرف العددي (المكتم)، نحو:

(11) لعل الصوء (*عشر مرات) حتى الصباح

(12) john drank tea (*four times) until dawn

بل هناك لغات، منها، الشيشانية، تمنع استعمال الجمع الفعلي عندما يكون عدد التكرار مخصصاً، نحو (13):

(13) أ. xadama xialkxana cyaga yiaza caxama khiaura

سأل سؤال واحد عشر مرات الشخص الثالث البارحة آدم
المفرد

سأله آدم نفس السؤال البارحة عشر مرات

ب. xadama xialkxana cyaga yiaza caxama khiaura*

سأل-جمع سؤال واحد عشر مرات الشخص الثالث البارحة آدم
المفرد

سأله آدم نفس السؤال البارحة عشر مرات

ويبدو أن السبب راجع إلى أننا في هذه الحالات أمام ما يمكن اعتباره كتلة حديثة على غرار الكتلة الاسمية في نحو: «ماء» و«عسل»... إلخ. ومثلما لا تتلاءم الكتلة الاسمية مع تخصيص عددي، فإن الكتلة الحديثة لا تقبل التفسير بطرف عددي، مادامت الإحالة على الأحداث المفردة المكونة لهذه الكتلة متعذرة. ونعتبر هذه الإحالة لازمة لإمكان العد داخل الكتلة لذلك يبدو أيضاً أن الطرف العددي في نحو (14)، على افتراض أن «علق» جمع «أعلق»، لا يسور الأحداث المفردة التي يكون مجموعها «علق»، وإنما يسور المجموع المعبرة هنا أوضاعاً مستقلة متكررة في ثلاث مناسبات.

(14) علقته عند الفوائد ثلاث مرات هذا المساء

لهذا يقترح بعض اللغويين نظرية الحدث المجموع تفيد النظرية بإضافة المبدأ التالي:

(15) نظرية الحدث المجموع الموسعة

[...]

الجمع: يجب أن يكون ناتج الجمع توليد كتلة.

إن توليد الكتلة يستلزم خاصية أخرى هي خاصية اللااتهام (atehrity). فالجمع المعلي

يعمل الفعل من نشاط محدود ومنته إلى نشاط غير محدود وغير منته؛ وهي خصائص الكتلة. ومن ثمة إعناء نظرية الحدث للجموع الموسعة بالمطلب التالي³:

(16) مطلب اللاتنتهاء:

يجب أن يكون ناتج الجمع الفعلي لامنتهيا.

على أن ما تصل إليه هذه النظرية من خلال تحمل كلفة مبدأ الجمع في (15) ومطلب اللاتنتهاء في (16) يمكن استخلاصه مباشرة وبصورة طبيعية من نسق السمات الذي توفره نظرية الأجراء والحدود عند جاكندوف (1991)، التي تقترض أن يكون دخل دالة الجمع موضوعا بحمل السمة [+مع] كما في (17)، وأن يكون خرجها الناتج عن انطباقها حاملا للسمة [-مع]⁴.

(17)



2. الجمع الخارجي والجمع الداخلي

ننظر الآن في حاجة التصورين السابقين إلى تقييد أقوى لمفهوم الجمع، وذلك من خلال ما يمكن أن تكشف عنه معطيات اللغات في ما يخص تنميط الجمع عموما، وتنميط جمع الأوصاف على الخصوص.

إذا انطلقنا من المفهوم القاعدي في جمع الأوصاف، وهو مفهوم التكرار في ارتباطه بهبة الحدث (أو الوصف)، أمكن التمييز بين مستويين على الأقل:

- تكرار على مستوى الحدث (event-level repetition)

- وتكرار على مستوى مراحل الحدث (phase-level repetition)

ويستلزم التكرار الحدثي الداخلي حدثا واحدا في مناسبة واحدة يقوم على مراحل داخلية مكررة، فنسميه جمعا داخليا بينما يستلزم التكرار الحدثي الخارجي تكرار خط معين من الأحداث لثمة، سواء في مناسبة واحدة أو في عدة مناسبات، ونسميه جمعا خارجيا⁵.

ونمثل الجمع الخارجي المعطيات في (1) و (2 ج-د) و (3 أ-ب) و (4) و (5)؛ ونمثل الجمع الداخلي المعطيات الباقية.

فهذه الأخيرة مثل (4ب)، تعبر، أولا، عن متوالية تكرارية من الأحداث العرضية التي تتم

3. انظر بر (2003)

4. وانظر الفصل السابق.

5. وانظر رود (2002)، و رود وكاليت (2002).

في مناسبة واحدة وتشكل حدثاً (مركباً) واحداً، وثانياً، لا تدخل الأحداث الفرعية المكررة فيها نفس السط من الأحداث التي ينتمي إليها الحدث كله فتكون العلاقة بين الحدث كله (أي عنصر مثلاً) وبين عناصره المكررة (أي: صرّ وصرّ وصرّ...) بمثابة للعلاقة في باب الجمع المعجمي بين «لاك» (بالأسان) مثلاً و«ههههه»، من حيث إن المصغ يقوم على توالي اللوك الذي يتم في مناسبة واحدة، والذي ليس من نفس خط الأحداث الذي ينتمي إليه المصغ.

إن بنية الجمع الداخلي مطابقة من حيث خاصيتها الصورية لبنية أي حدث يملك مراحل متعددة فقد بينت عدة أعمال منها بارسنس (1990) وبينيو (1995) وجاكندوف (1996) أن السيرورات (processes) تتضمن فئة من الأحداث الفرعية. فتعالج المجموع الداخلي باعتبارها فئة من الأحداث الفرعية مثل السيرورات، من حيث إنها تشكل وروداً واحداً ولكن بأحداث فرعية متطابقة.

وإذا أردنا أن نوازي بين الجمع في الأوصاف والجمع في الأشياء أو الأسماء، فإن الجمع الداخلي يوازي الجمع المعجمي، نحو: لجنة وحكومة، فهو بمثابة دمج بصيغة المفرد.

أما المعطيات الأخرى (في (أ) و (2 ج-د) و (3 أ-ب) و (4 أ) و (5 أ)) فتعبر عن تكرار حدث تام في مناسبة واحدة أو أكثر، أي أن عناصر الجمع الخارجي تكون بمكنة التوزيع على عدد من المناسبات، رغم عدم ضرورة توزيعها بالفعل.⁶

ومن ثمة إمكان التباس هذا النوع من الجمع بين التردد والتكثير والعادة، وكلها تهلل توزيع الأحداث المجموعة على مناسبات متعددة. فالجمع الخارجي لا يعبر عن حدث واحد يقوم على توالي الأحداث الفرعية التي تكونه، كما هو الشأن في الجمع الداخلي، وإنما يعبر عن أحداث مكررة أو متعددة. فهو يوازي جمعا صرفيا كجمع التكسير في باب الأسماء.

ولتوضيح الفرق أكثر بين الجمع الداخلي والجمع الخارجي ننظر في قراءتين ممكنتين لجملة تتضمن ظرفاً عددياً يسور (أو يجمع) الحدث بكيفيتين ممكنتين.

فالجمل (18):

(18) طرق زيد الباب ثلاث مرات

ملتبسة بين قراءتين. مفاد القراءة الأولى أن الجملة تصف حدثاً واحداً قام فيه زيد بعدد معين من الطرق على الباب، على افتراض أن زيدا يطرق، مثلاً، باب ناد تعارف رواده على عدد محدد من الطرق. ومفاد القراءة الثانية أن الجملة تصف ثلاث مناسبات متعصلة (أو ثلاثة أحداث)، تستلزم كل واحدة منها حدث طرق على الباب مهما كان عدد الطرق؛ وذلك في مقام يكون فيه زيد، مثلاً، مكاناً ياحصاء السكان، ويفرض عليه القانون أن يزور كل منزل إلى حدود ثلاث مرات في مناسبات مختلفة، إذا لم يجبه أحد في المراتن السابقتين. ويسمي البعض القراء الأولى، القراءة التكرارية، وهي، كما نلاحظ، تولزي الجمع الداخلي، والقراءة الثانية قراءة المناسبة، وبواري

6. انظر تيمك (1981) ص 78-79 وكريت (2001).

الجمع الخارجي⁷

وسير النمطيات الواردة في 1 ك كيف تميز اللغات الممثل لها بين هذين النمطين من الجمع في الأوصاف، عن طريق وسائل صرفية-صوانية. فلفوكس واليوروك، في (1) و (2) تناء، تعبران عن الجمع الخارجي بإضافة لاصقة إلى الفعل هي *wa* في الفوكس (1 أ)، و *eg* في اليوروك (2 ج-د) ويعبران عن الجمع الداخلي بـ تكرار الجذر، كما هو واضح في (1 ب) (في الفوكس)، وفي (2 أ-ب) (في اليوروك). وتعتبر التشيكلية عن الجمع الخارجي بالتناوب الحركي الملحوظ في (3) وتتميز العربية الفصحى والعربية المغربية بين الجمع بنمى للوسائل، أي بلاصقة (أو تكرار صامت أو مد) في الجمع الخارجي، وتكرار الجذر في الجمع الداخلي.

نصل إذن إلى ضرورة تقييد تأويل الجمع في الأوصاف بالنظر إلى نمطي الجمع الداخلي والخارجي.

إن النمطين معا يحيلان، كما في تحليل ليسرسون (1995)، على مجموعة أحداث، أي أن معنى جمع الوصف (ج) في فعل (ف) معين يكون كالتالي:

$$(19) \text{ ف-جم (س) } \rightarrow \text{ لا ح } \in \text{ س } [\text{خ (ح) } \& \text{ ع (س) }] \geq \text{ ن}$$

حيث تمثل س مجموعة أحداث، وعدد عناصرها محدد ديمياً، وحيث خ خاصية هذه الأحداث فتكون قراءة (19) أن للفعل المجموع (ف-جمع) ينتمي إلى المجموعة س، إذا وفقط إذا، بالنسبة لأي حدث ح، يكون ح متنبهاً إلى مجموعة الأحداث س التي تمثل الخاصية خ، وعدد عناصر س محدد ديمياً.

وتختلف الخاصية خ باختلاف نمطي الجمع. ففي حالة الجمع الخارجي نجد خ = ف، أي أن كل حدث يكون من النمط الذي يحيل عليه الفعل وفي حالة الجمع الداخلي، تكون خ مخصصة معجمياً، لكن الأحداث المتكلفة أو التواتية تكون من نمط ف.⁸

إن تحليل ليسرسون هذا الذي يحاول تمييز الجمع الداخلي من الجمع الخارجي عن طريق التناوب في ح، لا يكفي لرصد التقابل الدلالي بين الحائنين. فهو، رغم محاولته معالجة موحدة للنمطين، لا يرصد خاصية أساسية في النمطيات التي تمت بلورتها في هذا الباب، وسها خطية كوريك (1981)، وهي أن الجمع الحداثي الداخلي ينتج حدثاً (مركباً) واحداً.

لذلك يمكن قبول تحليل ليسرسون بخصوص الجمع الخارجي، أما الجمع الداخلي فيمكن، كما سبق الإشارة، أن يعالج كما يعالج الأحداث الأخرى المبنية على مراحل، بالنظر إلى الاشتراك في بعض الخصائص أي أن كل جمع داخلي عبارة عن فئة من الأحداث التي تمثل وروداً واحداً، كما سبق لهذا يكون تأويل الجمع الداخلي (جد) في فعل معين (ف) مرتبطاً بإحالة الفعل على خاصية

7 وانظر ستروس (2002).

8 انظر ليسرسون (1995).

للأحداث كل أجزائها الفرعية تملك الخاصية خ. وهذا ما نعبر عنه (20):⁹

$$(20) \text{ ف - جد (ح) } \iff \forall \text{ خ } \subseteq \text{ ح } [\text{خ (ح)}]$$

أي أن ف، للمجموع داخليا حدث (ح)، إذا وفقط إذا، بالنسبة لأي خ يعتبر خ جزءا فرعيا من ح، وملك الخاصية خ. وبعبارة تقريبية، يكون الحدث جمعا داخليا إذا كانت له أجزاء فرعية وكل هذه الأجزاء الفرعية أصالة

المصطلح السادس

القياس والتسوير في الأوضاع

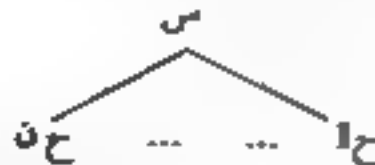
من المظاهر الجهرية التي يتعرض ورودها في انتقاء موضوعات الأعمال، ما سمي منذُ تيني (1987) Tenny على الخصوص، قياساً (measuring out). ومن أمثلة ذلك أن المفعول، في جملة مثل (1):

(1) أكل زيد تفاحة

ليس، بكمالية متدرجة، الحدث الذي يصفه المركب الفعلي، إن كل قطعة تؤكل من التفاحة توافق لحظة من لحظات الحدث. فيكون الحدث بمثابة متوالية من اللفظيات الخاصة بالمفعول والمتوالية لنقط على خط الزمن. فتسجل هذه اللفظيات الخاصة المتغيرة في المفعول.¹ ونقدم، في ما يلي، تحليلاً لبعض مظاهر القياس والعلاقات التسويرية في الأوضاع، في إطار نظرية الدلالة التصورية عموماً، واعتماداً على عمل جاكندوف (1996) خصوصاً.

1. مكونات الوضع والربط المحفوظ على البنية

اعتبرت الحركة في عدد من الأعمال، منها ميركويل (1993) وبوشوفسكي (1991)، متوالية محدودة من النقط، كالتالي، حيث تشير من إلى مسرورة هي عبارة عن متوالية من الأحداث تعين نفس العبارة الدلالية، مثل: جرى، جمر، دفع، الخ.²



[حيث ح 1 . ح 2 أحداث فرعية يكون المحور في كل واحد منها في مكان مختلف]

لكن هذا التصور لا يمثل للاستمرارية في أحداث الحركة؛ كما أن اختيار مجموعة معينة

1. انظر تيني وود (1987)، ص. 77-78.

2. انظر بوشوفسكي (1991)، ص. 56 وانظر تحليلاً لأفعال الحركة في اللغة العربية في بوسول (2002).

محدودة من الأحداث الفرعية يبقى اعتباريا: كم عددها؟ كيف يتم اختيارها؟
إن هذا التصور، إذن، لا يخصص متوالية الأحداث الفرعية باعتبارها حركة، وإنما باعتبارها متوالية من
الحالات اللحظية. فلا يرصد كون الموضوع يتحرك في كل واحدة من هذه اللقطات، عوض أن يظهر
مجردة في محل جديد في الحدث الفرعي الجديد.
لذلك يمكن أن نفترض تصورا بديلا تعتبر الحركة فيه تغييرا مستمرا (متصلا) عبر الزمن،
وليس متوالية من النقط أو الحالات اللحظية. ويقوم الوضع الحركي في هذه الحالة على عنصر
متربطة

أ- المسار الذي تتم فيه الحركة

ب- الزمن أو المرحلة الزمنية التي تتم خلالها الحركة

ج- المحور الذي يرمز موقعه عبر المسار باعتباره دالة زمن، أي نابعا للزمن،
فيكون لأي لحظة من الزمن موقع موافق.

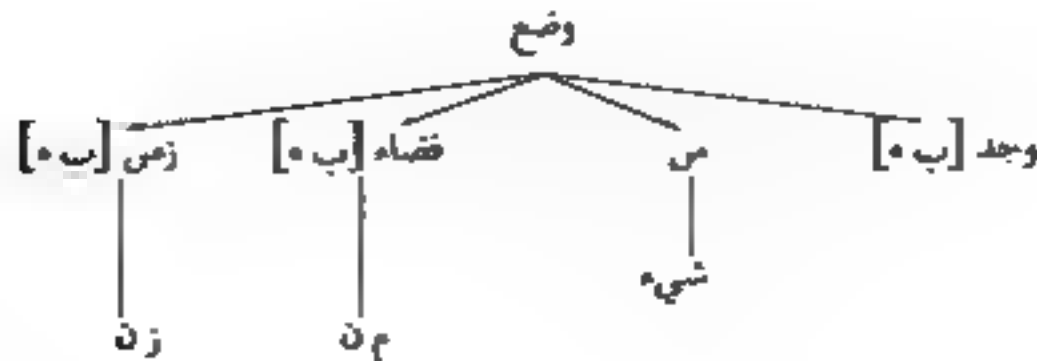
د- الحدث الذي يمتد عبر المسار والزمن؛ فتوافق بدايته بداية المسار والمرحلة الزمنية حيث
تبتدى حركة المحور، وتوافق نهايته نهايتهما التي تنف عند حركة المحور.

وبذلك فالقطعات التي ينقسم إليها المسار والزمّن توافق القطعات التي ينقسم إليها الحدث
والتي توافق بدورها مواقع المحور على أجزاء المسار والزمن. وبهذا المعنى يصف فيركويل (1993)
الفعل باعتباره عداد مسافات يفرد لتخرج المحور على طول المسار.

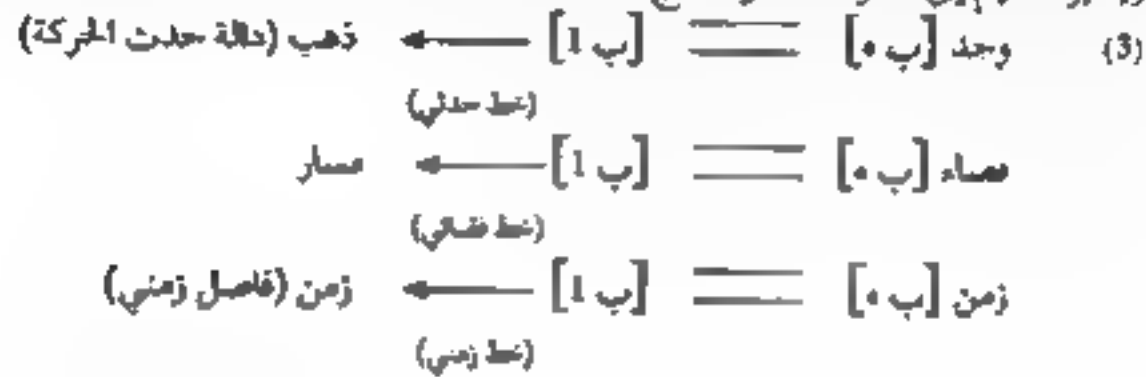
وتعتبر هذه الترابطات مسؤولة عن العلاقات بين محدودية (boundedness) المسار
وانتهائية (telicity) الحدث. فالمسار المحدود يعني أن للحدث والمرحلة الزمنية نقطة نهاية، فيكون
الحدث محدودا وهو ما يوافق التحقق (accomplishment)؛ والمسار غير المحدود، أو الذي ليس له
نقطة نهاية صريحة، يعني أن الحدث والمرحلة الزمنية كذلك، فيكون الحدث غير منته وهو ما يوافق
المشاط (activity).

ومادام حدث الحركة، إذن، يمتد على طول المسار والفواصل الزمنية، يمكن أن نفترض أن
هناك في كل نقطة زمن، على مستوى الزمن، قطعة ممثلة للحدث تمثل المحور في نقطة معينة من
المسار م. هـ. فتعتبر هذه القطعة (الوضع) نقطة حدثية وزمنية ومسارية، لذلك تكون صغرية البعد
[ب هـ]، وهي بمثابة قطع عرضي لحدث الحركة، كالآتي:

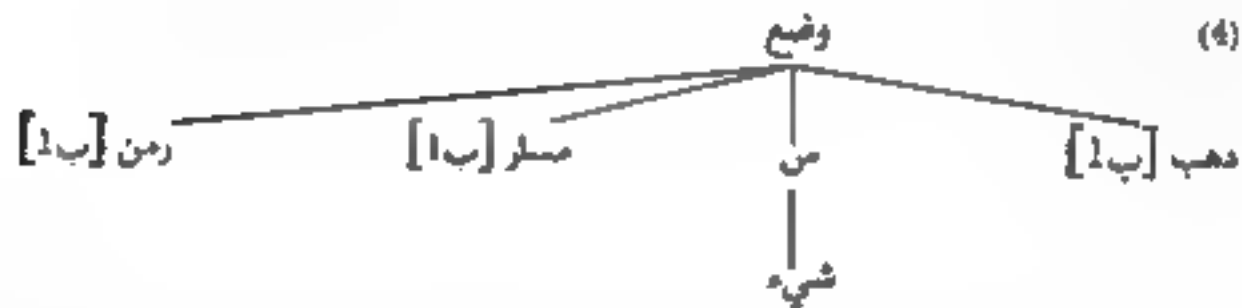
(2)



وهذه القطعة الخشبية هي التي تسقط على حدث الحركة في كلبه.
ويعلق الأمر كما يستخلص من (2)، بثلاثة إسقاطات: إسقاط نقطة الوصف على حدث استمراري، وإسقاط نقطة على مسار، وإسقاط نقطة الزمن على الفاصل الزمني. ويعتبر الحدث الاستمراري والمسار والفاصل الزمني بمثابة خطوط (أو مستويات) أحادية البعد تسقط عليها القطعة الخشبية ولعصائية والزمنية الموافقة، كما يظهر في (3) حيث يشير الخطان للتوزيعان إلى عملية الإسقاط ويشير السهم إلى المكون المقصود بالنتيجة:



وتكون البنية كالتالي



ويتضح بهذا أن الحدس الكامن وراء القياس يقوم على أن الخطوط (أو المستويات) الثلاثة الأحادية البعد في (4) غير مستقلة عن بعضها بل مرتبطة. أي أن أي نقطة على مستوى معين تكون مرتبطة بنقطين على المستويين الآخرين، وهناك تشاكل بين المستويات الثلاثة التي تعتبر، بهذا المعنى، مترابطة عن طريق علاقة ربط تحافظ على البنية (structure-preserving binding relation) وهي علاقة يمكن أن يشار إليها عن طريق قرائن تسند إلى المستويات الثلاثة المقصودة في (4).

بهذا يكون القياس نتيجة ربط تحافظ على البنية بين مستويات المسار والحدث والزمن. فتميز موقع المحور بقياس الحدث لأن مستوى المسار (الذي يسقط على طول موقع المحور) مربوط بالمستوى الذي يمثل مجرى الحدث، وبالمستوى الذي يمثل الفاصل الزمني الذي يعبر خلاله الحدث.

ولي التمييز العادي عن الحركة يعبر عن المسار دون الزمن، فيكون المسار مراقبا لانتهاج الحدث، فإذا خصص المركب الحرفي الفصائي مسارا محدودا، فإن الحدث، بموجب الربط المحافظ على

البنية، يكون منتهياً، وتسمح الجملة بمرور ظروف زمنية تخصص مراحل زمنية محدودة؛ وإذا حصص المركب الحرفي مساراً غير محدود، فإن الزمن يكون كذلك ويكون الحدث غير منته. ³

هكذا يظهر في (5) أن الربط المحافظ على البنية يستعمل محدودية المسار (أي إلى خط المواجهة) لتخصص محدودية الزمن (أي في ساعة) وانتهاء الحدث.

(5) زحف الجيش إلى خط المواجهة (في / * ساعة)

تتسقط النقطة الفضائية على مستوى المسار الأحادي البعد الذي يحمل السمة (+ مع) (محدود) وقربة الربط المحافظ على البنية. كما أن التأثير في الاتجاه للعكس ممكن، فحدد اختيار الطرف الزمني محدودية مكون الزمن في حالة الانتهاء المتتبع، نحو (6)، الذي يخصص بموجب الربط المحافظ على البنية محدودية المسار وانتهاء الحدث:

(6) تخرجت الكرة عبر المشب (في / لثغر دقائق)

ومفاد هذه الأمثلة أن تفكيك الحدث إلى قطع عرضي وفئة من المستويات المربطة ربطاً محافظاً على البنية، يمكن من التمثيل الواضح لمفهوم القياس، كما يمكن من رصد بصوري لبعلاقات القياسية بين مختلف وسائل الوصف، وذلك من خلال تحديد أي المستويات مربوط ربطاً محافظاً على البنية وأنها ليس كذلك.

2. الجمع والقياس والتسوير التوزيحي

إن ما رأيناه حتى الآن يتعلق بمستويات متصلة (كثيفة) ونومع هذا التحليل لرصد بنية الأوضاع في بعض الحالات التي يرد فيها الجمع، وهو يتعلق بمستويات منفصلة أو قائمة على أفراد متصلين.

1.2. القياس وحيز التسوير

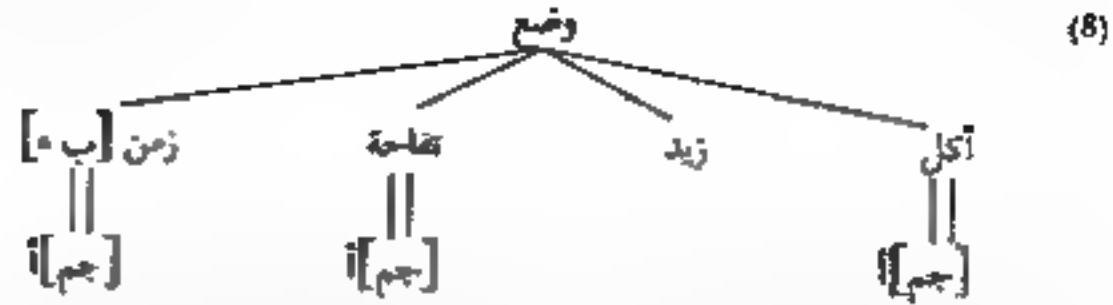
إذا أخذنا بنية مثل:

(7) أكل زيد تفاحات

يمكننا أن نفترض قطعة مثله ل (7) باعتبارها حدثاً بسيطاً يقوم على أكل زيد تفاحة واحدة؛ ثم تسقط التفاحة على مستوى عناصر منفصلة كل عنصر منها يوافق تفاحة من التفاحات التي أكلها زيد. وبما أن عدد التفاحات غير محدود كما يدل على ذلك الجمع المجرد «تفاحات»، فإن المستوى المذكور غير محدود كذلك.

وبناء على ما سبق، نفترض أن مستوى العناصر المنفصلة هذا يربط بمستوى الحدث الذي يقسم بدوره إلى أحداث فرعية منفصلة للأكل، كل واحد منها يقابل تفاحة. وبما أن مستوى الزمن مربوط ربطاً محافظاً على البنية بمستوى الحدث، فإنه يقسم كذلك إلى مراحل زمنية منفصلة تقابل كل واحدة منها تفاحة. وهذا ما مثله (8)، حيث تشير [جم] (أي: جمع) إلى مستوى يقوم على عناصر منفصلة عرض المستوى الأحادي البعد: [ب 1]، وتشير القرينة: إلى الربط المحافظ على البنية

3. اسطر جاكوبوف (1996)، ص 315-323.



إن سمة [جم] تحت تفاحة أية من الجمع الصرفي في تفاحات، بينما سمة [جم] لأحريان غير موسومتين صرفياً، لكنهما جزء من معنى الجملة القائم على عدد من أحداث الأكل الفرعية وعدد من الأرمسة غير المنفصلة بالضرورة التي تقع فيها هذه الأحداث الفرعية. وبما أن مستوى جمع «تفاحات» غير محدود في (8)، فإن الزمن غير محدود كذلك والحادث غير منته. بخلاف بنية يكون مستوى الجمع فيها محدوداً، نحو:

(9) أكل زيد ثلاث تفاحات

فيكون الزمن محدوداً، ويكون الحادث منتهياً.

ويمكن أن نلاحظ أن هذه القراءة «التوزيعية» في (8) و (9) على الخصوص، حيث يربط مستوى الجمع: «تفاحات» أو «ثلاث تفاحات»، ربطاً محافظاً على البنية بالحادث والزمن، ليست القراءة الوحيدة الممكنة؛ إذ هناك أيضاً القراءة التي لا يربط فيها مستوى الجمع الذي تسقط عليه التفاحة بمستويي الحادث والزمن، فنكون بصدد حدث واحد للأكل، كأن يتعلق الأمر، مثلاً، بتفاحات صغيرة الحجم تؤكل دفعة واحدة.

لكن مثل هذه القراءة الثانية بعيدة في نحو (10):

(10) ساق زيد ثلاث ميازات

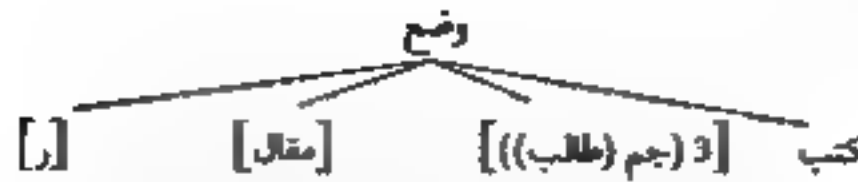
حيث القراءة العادية تستلزم ربط إسقاط الجمع بالحادث والزمن، فيكون التأويل على ثلاثة أحداث للساق.

ونشير عما سبق أن هناك علاقة بين القياس في حالة الأوضاع التي تبس على عناصر منفصلة (أي على الجمع) في نحو (8)، وبين حيز التسوير. فمن جهة، نرى أن الجمع في «تفاحات» يفسر الحادث على أساس الربط للمحافظ على البنية كما رأينا؛ ومن جهة أخرى يمكن أن نعتبر أن سور الجمع يربط المتعيرات بنفس الكيفية، أي أن سور الجمع يربط «تفاحة» و«يتوسع» هذا الربط إلى أحداث، مصحح أمام «توزيع» أو قراءة «توزيعية» للحادث رغم أنه ليس هناك توزيع بالمعنى المتداول. ونأخذ لتبيان علاقة القياس بالتسوير للتوزيعي، المثال التالي:

(11) كتب ثلاثة طلبية مقالاً

في القراءة «الجمعية» يكتب الطلبة الثلاثة، بكيفية جماعية، مقالاً واحداً، كما في (11).

(11)

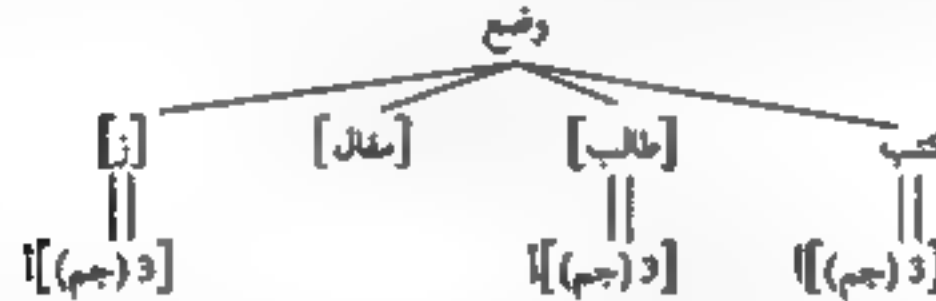


فيكون للمقال الحيز الواسع؛ ومادامت القراءة جمعية فإنها لا تستلزم أي إسقاط للجمع على مستوى الحدث، فتكون بصدد حدث واحد فقط في زمن واحد منصوص.

أما القراءة التوزيعية فقرأتان:

أ. القراءة الأولى للمقال فيما الحيز الواسع، ومفادها أن كل طالب يفرد يكتب نفس المقال؛ فهناك ثلاثة أحداث ومقال واحد، كما تدل على ذلك (11أ):

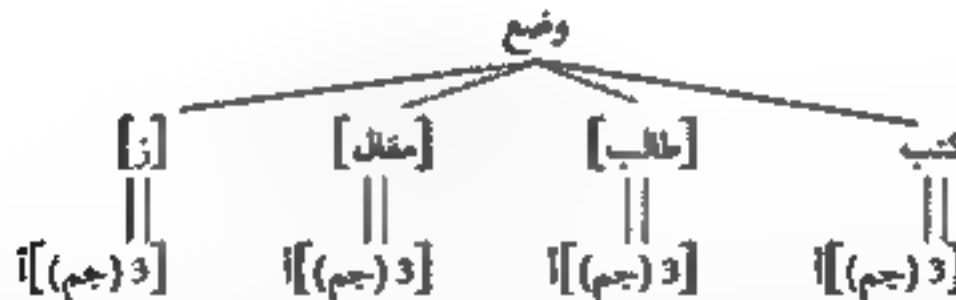
(11أ)



فتسقط هذه القراءة الجمع على مستوى الحدث، لكن مستوى الحدث لا يسقط على المركب الاسمي الثاني ذي الحيز الواسع؛ وبذلك، فرغم وجود ثلاثة أحداث هناك مقال واحد فقط.

ب. والقراءة التوزيعية الثانية يكون للمقال فيها الحيز الضيق. فكل طالب يكتب مقالا على أساس أن هناك ثلاثة مقالات. فيتم إسقاط الجمع على مستوى الحدث أي (ثلاثة أحداث للكتابة لكل واحد فاصله الزمني الخاص) الذي يسقط بدوره على المركب الاسمي الثاني كما في (11ج):

(11ج)



فبم ربط مقال بمجور جمعي رغم عدم وجود جمع صرقي؛ فهناك ثلاثة مقالات وإن لم تكن بالضرورة مختلفة.

وما يمكن ملاحظته بصدد هذه الصياغة إمكان التمييز بوضوح بين قراءتي «الحيز الواسع» حيث يظهر عدم إسقاط الجمع على مستوى الحدث في (11أ)، بخلاف إسقاطه عليه في (11ب)

كما يتبين على الخصوص أن هناك علاقة وثيقة بين آلية القياس وبين التسوير التوزيعي في حالة الجمع، على أساس الكمية التي يربط بها السور المتغير والتي تظهر في نحو (11). وفي انتظار إمكان التحصيص الدقيق للقواعد التي ترصد تأويلات (11)، يبقى أنها ستبدو بمثابة عمليات، ليس لصعود السور، ولكن لانتشاره (spreading) بالمعنى المتداول في مجال الصوتيات.⁴

2.2. التسوير المتعدد

لننظر الآن في بنية تصف وصفاً متعدد فيه الأسوار مثل (12):

(12) حمل ثلاثة عمال أربعة صناديق

مادام إسقاط مستوى الجمع اختارياً فإن مثل هذه الجملة تسمح بعدد من التأويلات المختلفة. والتأويل الأدهى هو أن العمال الثلاثة يقومون بعمل واحد لحمل أربعة صناديق (الوحد فوق الآخر مثلاً)؛ فلا يسقط هنا أي مستوى جمعي.

وإذا أسقطنا ثلاثة دون أربعة، حصلنا على قراءتين توافقتان (11 ب، ج) سابقاً.

(12) أ. ثلاثة أحداث حمل، واحد لكل عامل، وكل حدث يتعلق بحمل نفس الصناديق

الأربعة مجتمعة.

ب. ثلاثة أحداث حمل، واحد لكل عامل، وكل حدث يتعلق بحمل أربعة صناديق، ولكن ليس نفس الصناديق الأربعة في كل حالة بالضرورة.

ويحصل مثل هذا إذا أسقطنا أربعة دون ثلاثة، لنحصل على (13):

(13) أ. أربعة أحداث حمل، واحد لكل صندوق، وكل حدث يتعلق بحمل جماعي

لصندوق يقوم به نفس العمال الثلاثة.

ب. أربعة أحداث حمل، واحد لكل صندوق، وكل حدث يتعلق بحمل جماعي للصندوق

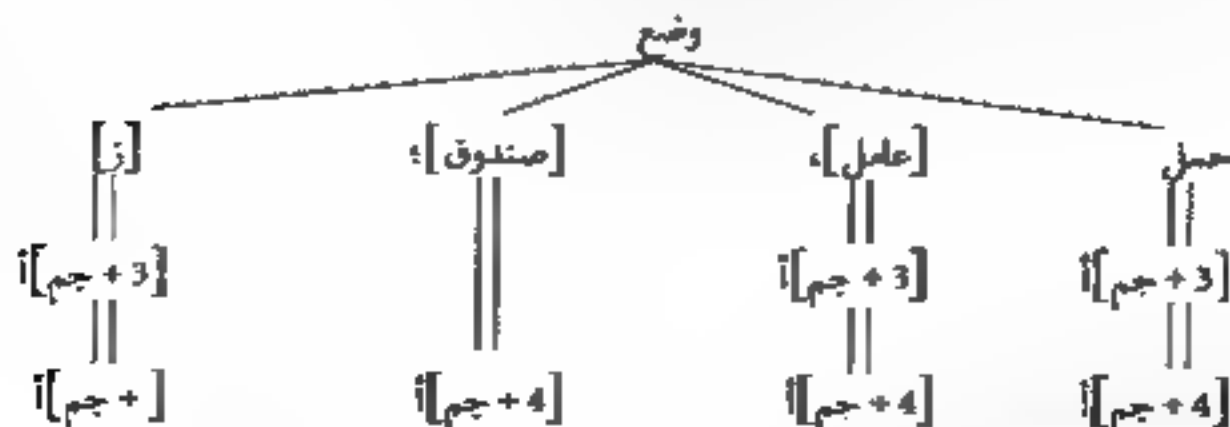
يقوم به ثلاثة عمال، ولكن ليس نفس العمال الثلاثة في كل حالة بالضرورة.

وفي الحالة القصوى، هناك إثنا عشر حدثاً للحمل. وبالنظر إلى الحيز المناسب للأسوار، هناك

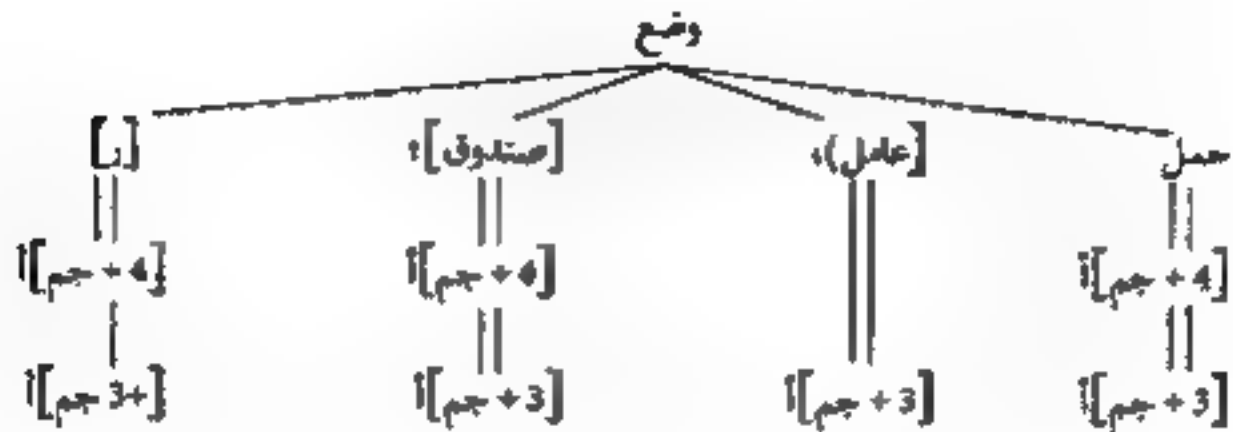
طريقتان لإسقاط المستويات للحصول على هذه النتيجة.

(14) أ. اثنا عشر حدثاً للحمل، ثلاثة لكل صندوق، وكل واحد يتعلق بحمل يقوم به

عامل، ولا أحد من العمال الإثني عشر هو نفسه بالضرورة:



ب- اثنا عشر حدًا للحمل، أربعة لكل عامل، وكل واحد يتعلق بحمل صندوق، ولا أحد من الصناديق الاثنى عشر هو نفسه بالضرورة:



إن القراءة المسورة المضاعفة في (14أ) مشتقة عن طريق إسقاط مستوى جمعي ثان، يتعلق بالصناديق، على بنية مثل (11ب). أي أن القطع العرضي (أو مثال الحدث البسيط) المسقط، تعبر عنه القراءة (11ب) لنحو: دكتب ثلاثة طلبة مقالاً سابقاً. أما القراءة في (14ب) فمشتقة من القراءة الموافقة لنحو:

(15) حمل عامل أربعة صناديق

ومثلما هو الأمر في الإسقاط الاختياري لمستوى المحور الذي رأيناه في أفعال الحركة، فإن الإسقاطات الراجعة إلى المجموع المسورة تعتبر كلها اختيارية؛ ومن ثمة وجود فئة من القراءات الممكنة.⁵

الفصل السابع

في تأويل سياقات الاعتقاد

أشرنا في الفصل الثالث من الباب الأول، عند الحديث عن حدود نظريات دلالة شروط الصدق، إلى أن سياقات الاعتقاد أو السياقات المفهومية، أو ما يعرف عمومًا، بالمواقف التصورية، كانت من بين الظواهر المشككة التي اعترضت تلك النظريات، وكثيرًا من النظريات الدلالية الأخرى التي أوجدت لها حلولًا لا تبدو، لدى فئة واسعة من الفلاسفة واللغويين، حلولًا مقنعة.

وقد وردت هذه السياقات لدى قدماء اللغويين العرب مرتبطة في معظمها، بما سموه بالفعال القلوب، من حيث إن معانيها فاقمة بالقلب، ومنها ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

«انصب بفعل القلب جزأي ابتدا أهني رأي خال علمت وجدا
ظن حسب وزعمت مع حد حبا حري وجعل اللذ كاعتقد»

وقد صنف بعض اللغويين العرب بعض هذه الأفعال تصنيفًا دلاليًا رباعيًا يعتمد مقولتي اليقين والرجحان. فمنها صنف أول يفيد في الخبر يقينًا، نحو: وجد وأقضى؛ وصنف ثان يفيد في الخبر رجحانًا، نحو: جعل وعد وزعم؛ وصنف ثالث يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين، نحو: رأى وعلم؛ وصنف رابع يرد بالوجهين أيضًا والغالب فيه الرجحان، نحو: ظن وحسب وحال¹. وكلها تقتضي سياقات مفهومية

ونقدم فيما يلي تحليلًا في إطار الدلالة التصورية يعتبر الاعتقادات خطأ من الكيانات التمثيلية (representational) إلى جانب كيانات تمثيلية أخرى كاللوحات والأقوال.

1. معطيات مشكلة

من بين المشاكل الكبرى في سياقات الاعتقاد عدم سلامة ما يسمى بالتعميم الوجودي في (1) وحصرية الالتباس في (2)، وما يقتضيه إمكان تناول العبارات المشتركة في الإحالة في (3).

1. شرح الصريح، ج 1، صص 247-249.

(1) أ. جاء زيد

ب. [\exists من (زيد، من) & (جاء، من)]

ج. يظن عمرو أن زيدا جاء

د. * [\exists من (زيد، من) & (يعتقد عمرو أن (جاء، من))]

(2) أ. أحوك البيت حي

ب. نقلت هند أن أحوك البيت حي

(3) أ. يعتقد عمرو أن خالدًا جاسوس

ب. يعتقد عمر أن الشخص الذي رآه في الكلية جاسوس

في حين يمكن أن نستنتج من (أ) وجود شخص هو زيد، وأن زيدا جاء، كما في (أب)، لا يمكننا أن نستنتج من (أج) وجود شخص هو زيد، وأن عمرا يظن أن هذا الشخص (زيد) جاء، وهو ما نعبّر عنه (اد).

ونعتبر (أ2) جملة متناقضة بالنظر إلى إسناد الموت والحياة معا إلى نفس المكون: أحوك. لكن هذه الجملة المتناقضة، وهي مفردة، تصبح ذات دلالة وملتبسة حين ندعج في سياق اعتقاد، كما في (2ب) إذ يمكن تأويلها على أنها تسند لهند اعتقادا خاطئا؛ كما يمكن تأويلها على أنها تسند لهند اعتقادا متناقضا لظنك لإيمانها مثلا، بتناسخ الأرواح.

ونفترض بخصوص (3)، أن عمرا يعتقد أن شخصا رآه في الكلية جاسوس، ولكن عمرا لا يعرف أن هذا الشخص هو خالد. في هذه الحالة، يكون بصدد نوع من الالتباس، له علاقة بالالتباس الملحوظ في (2ب)، يكشف عنه التمويه الميزات المشتركة في الإحالة، أي تعويض «خالد» في (3أ)، بالركب المشترك معه في الإحالة، وهو الشخص الذي رآه (عمرو) في الكلية، في (3ب).

بذلك نحمل (أ3) قراءة سليمة وأخرى خاطئة. وتنتج القراءة الخاطئة من تعويض «خالد»، خطأ، بالركب المشترك معه في الإحالة في (3ب). وتسمى هذه القراءة الخاطئة، الناتجة من التمويه الخاطئ، قراءة مغلقة (opaque) (أي مغلقة في وجه التعويض). أما القراءة السليمة فتسمى قراءة شفافة (transparent).

ويبدو جليا أن مثل هذه المشاكل التي تكشف عنها سياقات الاعتقاد تعود إلى الخاصية الاعتباطية اللازمة لكل اعتقاد. وهذا ما يعرف، في هذا السياق، باعتراض ميتس (Mates 1950) ومفاده أن الناس يمكنهم أن يتمسكوا باعتقادات خاطئة أو متناقضة وإن أصبح لهم ذلك ومن ثمة لا يصح وصف الاعتقادات الخاطئة لدى الناس لقوانين المنطق العادية، بالضرورة، مثل تعاوص العبارات المتساوية أو التعميم الوجودي.

لكن مثل هذه الخسوس بصدد سياقات الاعتقاد لا تكفي وحدها لرصد ظواهر كالالتباس بين قراءتي (2ب)، أو الالتباس بين القراءة المغلقة والشفافة في (3). لذلك نحتاج النظرية الدلالية إلى رصد مثل هذه الفروق في بنيات اللغات الطبيعية².

2. الانعلاق والشفافية في البنية النحوية

كما يؤكد الحاجة إلى رصد الفروق المذكورة، أن هناك لغات لا يكون للاختيار فيها بين القراءة المعلقة والقراءة الشفافة أي انعكاس محوي (أو صرفي-تركيبي) في البنية، كما يبدو الحال في اللغة العربية، في مثل (4)، أو اللغة الإنجليزية، في نحو (5)، تبعاً لكين وويرت (1973):

(4) فاجأ هذا أن الرجل الذي فاز كان سكراناً

(5) Mary was surprised that the man who won was drunk

فالاختيار المذكور في مثل هاتين اللغتين يعود إلى اعتبارات دلالية درجية تتعلق باختيار السامع للتأويل الذي يقصده المتكلم. وفي المثالين يتم اختيار القراءة الشفافة أو المعلقة تبعاً لاستعمال المركب: «الرجل الذي فاز» استعمالاً إحالياً أو لا.

فالقراءة الشفافة تفيد أن مفاجأة هذا ترتبط مباشرة بشخص محصوص كان سكراناً، أما كون الشخص النسبي هو الرجل الذي فاز فليس جزء من الواقعة التي فاجأت هذا. ومن ثمة فإذا كانت هند تعرف أن زيدا هو الرجل الذي فاز، فإن (6)، في قراءتها العادية، تصلح أيضاً للتعبير عن مفاجأة هند:

(6) فاجأ هذا أن زيدا كان سكراناً

أما القراءة المعلقة، فتفيد أن المعلومة المتضمنة في المركب «الرجل الذي فاز» هي الجزء الجوهري من الواقعة التي فاجأت هذا ويمكن ألا يكون لدى هند علم بمن كان الشخص الذي فاز بالفعل، فالذي فاجأها هو أن من فاز، أيما كان، كان سكراناً ونكون القراءة الأولى لـ (7) هي القراءة المختلفة:

(7) كون الفائز كان سكراناً فاجأ هذا

إلا أن هناك لغات أخرى تملك صيغيات نحوية لتمييز القراءات المختلفة من الشفافة في نحو (4) و(5)، كما هو الأمر في اللغتين اللامائية والميرنغية (fering) فاللغة الميرنغية تملك أداتين للتعريف هما: a و d تتخذان الصور التالية:

الأداة a	المذكر المفرد	المؤنث المفرد	للحايد المفرد	الجمع
a	a	at	at	a
d	di	det	det	dön

ومن وظائف الأداة d أن تشير إلى أن بعض المعلومات السياقية تكون ضرورية للسامع حتى يتعرف ما هو مذكور في الجملة من أفراد أو موضوعات. فيمكن لهذه الأداة أن تقوم بوظيفة الإشارة العائدة إلى فرد سابق التعيين، كما في (8):

Oki hoc jister an hungst koeft. Di hungst leepst flib stuuven (8)

حظيرة إلى ذهب حصان ال اشترى حصان ال أمس كان لوكي
«اشترى لوكي أمس حصانا. الحصان في الحظيرة».

وتسمح هذه الوظائف للأداة d بأن تستعمل في جمل مثل (4) و(5) في القراءتين المقلقة والشفافة
مما فتكون الجملة (9) ملتبسة بنفس الكيفية التي في (4) و(5):

John wonert ham dat di maan wat woon busdöben wiar (9)

كان سكران فاز الذي رجل ال أن هو قاجاً جون

«قاجاً جون أن الرجل الذي فاز كان سكران».

أما الأداة a فتستعمل للإحالة على موضوعات معلومة أو معروفة. فتزد مع الوحدات الدالة على
الجس العام، نحو:

(10) أ. a deensken

«الشعب الدانمركي»

ب. * Dön deensken

ومع الموضوعات الدانمركية في المعرفة المشتركة، نحو:

(11) أ. a san

«الشمس»

ب. * di san

ومع الموضوعات التي يتم تحييدها بفصل علاقتها المعلومة بالموضوعات أو الأحداث الأخرى المذكورة
في الجملة أو التي يتضمنها مقام الكلام، نحو:

Ik fersoocht ön ödn'rhös iöngöngen men a döör wiar ufaldöden (12)

مخلق كان باب ال لكن الذهاب منزل ال إلى حاول أنا

«حاولت الدخول إلى المنزل لكن الباب كان مغلقاً».

ومن ثمة فالطبيعة اللاإشعارية للأداة a تحصر الاسم الذي تدخل عليه في التأويل المعلق في
جمل نحو (4) و(5). فلا تقبل جملة مثل (13) إلا القراءة المقلقة:

John wonert ham, dat a maan wat woon busdöben wiar (13)

كان سكران فاز الذي رجل ال أن هو قاجاً جون

«قاجاً جون أن الرجل الذي فاز كان سكران»

فيظهر أن انتقاء أداة التعريف في القرنتية ينضج لتمييز التأويل المعلق من الشفاف
ومثلت اللغة اللغائية أيضاً أداتين للتعريف:

-الأداة my : ولها مجموعة من الوظائف، منها تصدر الصلوات المقيدة، والدلالة على عموم
الحس، وعلى موضوعات المعرفة المشتركة؛ كما تلعب دور الأداة المعاكدة. لذلك تحتمل الجملة
التالية القراءتين الشفافة والمقلقة معاً:

Gaga Rakoto fa mamo ny mpandresy (14)

فائز ال صكران أن راكوتو فاجاه

فاجاه راكوتو أن الفاتز كان صكرانا

- لأداة day : واستعملها محصور في الموضوعات التي يكون السامع علم سابق بها. فإد،

دخلت على اسم في سياق مماثل لنحو (4) و(5) قبلت تأويله في القراءة الشفافة ومن ثمة لا يمكن تأويل جملة مثل (15) إلا على القراءة الشفافة:

Gaga Rakoto fa mamo day mpandresy (15)

فائز ال صكران أن راكوتو فاجاه

فاجاه راكوتو أن الفاتز كان صكرانا

فتضح أن اختيار أداة التعريف في عدد من اللغات يمكن أن يحدد أن جملاً مثل (4) و(5)،

المتبستين في العربية والإنجليزية، يجب أن يؤولا على الفراء المعقدة، كما في الفيريمية، أو على الفراء الشفافة، كما في المعاشية³.

3. الانغلاق وقانون ليبنتز، أو الحلول الصدقية

يعود التصور التفليدي (الكلاسيكي) للانغلاق إلى فريجه ومن تبعه، مع ما نتج عن مناقشة

أطروحات فريجه لدى راسل ومن تبنى فلسفته من الراسليين الجدد ومن صيغ هذا التصور الصيغة التالية التي نجدها عند كواين (1956) من بين آخرين:

(16) أ. السياق المنطقي

يكون السياق المنطقي الذي يتضمن ورود العبارة ب مغلقاً إذا كان تعويض ب بعبارة لها نفس الإحالة استنتاجاً غير سليم⁴.

أو بتعبير آخر صد كواين (1977):

(16) ب. البناء المنطقي بناء لا يمكن فيه، على العموم، تعويض عبارة بعبارة لها نفس الإحالة دون تعبير قيمة صدق الجملة⁵.

وكان قانون ليبنتز من المحاولات الأولى، في تاريخ الفلسفة، للربط بين قدرة شيء معين

على تعويض شيء آخر وبين ملاحظة أن ما يصدق على الشيء الأول يجب أن يصدق على الشيء الثاني.

وقد صاغ ليبنتز مبدأه هذا قروناً بعد أرسطو الذي كان قد أدخل التمييز بين بعض أنماط السياقات

التي سمىها اليوم معقدة وشفافة. وكان فريجه (1892) أول من عارض تصور ليبنتز بتصور أرسطو من

وجهة نظر المنطق. إلا أن الفصل يعود إلى تشوت church (1956) في إدخال قانون ليبنتز إلى مجال

3 كين وإيرت (1973) صص 421-424.

4 مازو (2006) ص 3.

5 كواين (1977) ص 218.

البحث اللغوي، وذلك بصياغته صياغة أكثر دقة:

(17) يكون الشيء مطابقا لشيء آخر إذا لم يكن تعويض اسم الشيء الأول باسم الشيء الثاني دون تصحيح للصدق

وبذلك، فإن التصور التقليدي للاتفاق في (16) يحدد في علاقته بقانون لينستر أو ب (17).

ومن السمات التي يهتم بها السياق الجملي للشار إليه في (16) تضمن وحدة معجمية أو أكثر تعبر عن موقف قصوي، وهو سياق معلق

إلا أن هناك حججا مصادرة تدعو إلى التشكيك في هذا التصور، منها أن بعض التعويضات في سياقات شغافة تؤدي أيضا إلى نتائج غير سليمة؛ وأن رواتر التعويض في سياقات مغلقة لا تنتج دائما نتائج باطلة؛ وأن تصور الاتفاق بالكيفية المذكورة قد يؤدي إلى تنبؤات خاطئة بخصوص ظواهر الربط (binding) والمراقبة (control) في اللغات الطبيعية.

فيما يخص الحجة المصادرة الأولى، نستعيد أمثلة عرجة عن العبارات الثلاث: الزهرة ونجمة الصباح ونجمة المساء. فيبدو أن هذه العبارات يمكنها أن تتعلق في سياق شغاف. إلا أننا إذا اطلقنا من الجملة (18) وعوضنا الزهرة بنجمة المساء حصلنا على نتيجة باطلة في (18ب):

(18أ) الزهرة تظهر في الصباح ⇐

ب. *نجمة المساء تظهر في الصباح

وبطالان (18ب) لا يعود إلى إمكان إدماجها في سياق اعتقاد، وإنما إلى التناقض الحاصل بين «المساء» و«المحمول: تظهر في الصباح».

والحجة المصادرة الثانية تشكك في الفكرة القائلة إن أوصاف المواقف القصوية تمنع دائما التعويض فيما نقانون لينستر.

وهناك ما يبين أن رواتر التعويض لا تنعق بالطرد في كل السياقات المغلقة. من ذلك إمكان الإحالة على نفس الشيء بأسماء مختلفة دون تغيير قيمة صدق الجملة، كما في نحو:

(19) كن رائد لتحف اللوفر بقصد أن يرى الموناليزا/الجوكتندا/لوحة دافنشي الشهيرة.

كما أن بعض الجمل التي تبدو مستعصية على انطباق التعويض يمكنها أن تقبله باستعمال أسترارترجيات معينة، كذكر بعض شروط القول أو سياقاته التي تسمح بالتعويض مع المحافظة على قيمة الصدق. مثال ذلك أن الجملة (20أ) لا تحافظ، في الحالة العادية، على صدقها إذا تم تعويض «باركر» ب «الرجل العكوب» في (20ب) إلا أن سياقا جمليا مثل (20ج) يسمح بالتعويض المحافظ على الصدق⁵

(20أ) جيمس يعتقد أن باركر مجرد مصور ⇐

ب. *جيمس يعتقد أن الرجل العكوب مجرد مصور

ج لقد كان النخعي متقنا إلى حد جعل حتى جيمسن يعتقد أن الرجل للمكبوت مجرد مصور

أما الحجة الثالثة ضد الترابط المفترض في التصور التقليدي بين قانون ليبتر والاملاء، فتتعلق بالتبؤات الحاطة التي يؤدي إليها هذا التصور بخصوص بعض علاقات الربط والمراقبة إن هناك علاقة بين قانون ليبتر ومفهوم الربط من حيث إن الأخير يمكن أن يستلزم عمليات تعويض صممي تحصى متغيرات كالمواقف والمخاطر الخ. فاجملة (21) مثلا:

(21) أ. نرجس يحب نفسه

تكون صادقة إذا ومقط إذا صدق أن الشخص الذي يحبه نرجس هو نرجس نفسه. وتبعا لذلك، فإن علاقة الربط تشير إلى أن تعويض نفسه بـ «نرجس» ينتج جملة صادقة مثل (21ب):

(21) ب. نرجس يحب نرجس

وهذا يبين أن الربط شكل من أشكال لمجملات قانون ليبتر، به تمنع السياقات المغلفة الربط أو المراقبة. ويعتبر كواين (1956) من المدافعين عن مثل هذه التبؤات التي تعتبر التسوير باطلا في السياقات المغلفة. إلا أن في الأدبيات كثيرا من الأمثلة المصادرة لهذا التصور. من ذلك ما يورده مكينسكي (1998). وهو أن الجملة (22) إذا كانت صادقة:

(22) David is such that Bruce believes hat he is a megalomaniac

فإن التصميم الوجودي في (22ب) يكون كذلك:

(22) ب. Someone is such that Bruce believes that he is a megalomaniac

حيث يربط السور الضعيف someone الضعيف: he فتكون جملة التصميم الوجودي سليمة خلافا لأطروحة كواين.⁷

4. الاعتقادات كيانات تمثيلية

نشرك مختلف الحلول التي تفرضها دلالة شروط الصدق لسياقات الاعتقاد في كونها لا تحل مشكل ميتس (1950)؛ أو في كونها لا تعطي اعتبارا لكوننا كثيرا ما نجعل التساوي المنطقي بين القضايا أو لا نلاحظه، فتقتضي هذه النظريات اتصاف البشر بما يفتقدونه من علم منطقي كلي ومطلق.⁸ ويصدق هذا أيضا على المعالجة التقليدية التي كان قد اقترحها فريجه (1892)، والتي معادها أن أعمال الاعتقاد تفرض في جعلتها للمعجزة إحالة مختلفة عن الإحالة العادية، فهي تميل على مفهومها (intension) أو على مصاعها (sense) ذاتها؛ فيكون للعبارات المشتركة في الإحالة، في سياق الاعتقاد، نفس المفهوم، وتكون العبارات المترادفة وحدها قابلة للتعويض مع الحفاظ على قيمة الصدق تبعا لقانون ليبتر لكن جعل الجملة إذا كان، مثلا، على معرفة تمثيلية باللغة أو المنطق لن يمكنه تعرف

7 نفسه، صص. 13-14، وانظر مكينسكي (1998) صص. 4-3.

8 كيرك ومكونيت-جيني (2000) ص 320.

ترادف عبارتين أو تساويهما منطقيًا، فلا يكون التعويض مشروعًا. وهذا يعني أن الكلمات، عموماً، لا تكون لها دائماً مفهوماتها العادية عندما ترد في مثل سياقات الاعتقاد. فحتى إذا افترضنا أن ج₁ وح₂ عبارتان متساويتان منطقيًا تعذر القيام باستنتاج من جملة تتضمن فعلاً قصوباً مثل (أ₂₃) إلى جملة أخرى ماثلة مثل (ب₂₃):

(23) أ. تظن هند أن ج₁

ب. تظن هند أن ج₂

وتعذر الاستنتاج ناتج عن أن هذا يمكنها ألا تعرف علاقة الترادف أو التساوي المنطقي بين ج₁ وج₂ مهما كان المنطق المعنى⁹.

وهذا يعني أن حل مشاكل سياقات الاعتقاد يرتبط ارتباطاً جوهرياً ببلورة نظرية دلالية ذات واقعية نفسية تعتبر المعنى تمثيلاً ذهنياً وليس قطعة صدقية خارجية مستقلة عن المتكلم وسياق الكلام. أي بالانتقال من النموذج صدقي قائم على شروط الصدق بقيم علاقة بين الذهن والعالم الخارجي يمكن مواجهتها أن تمتلك معرفة عن الواقع وأن تكون لها اعتقادات وطمنيات بصدد أشياء العالم، وأن تكون جملتها صادقة أو كاذبة؛ إلى النموذج نفسي يتعامل عن الكيفية التي يعمل بها الدماغ باعتباره آلية فيزيائية، والتي تعمل العالم يبدو لنا بصورة مخصوصة دون أخرى. وهي صورة تنتج في نفس الوقت من وسائلنا الداتية وعن المدخل الخارجي¹⁰.

في إطار تصور نفسي كهذا يعني باللغة الداخلية يكون السؤال متعلقاً بأهمية الاعتقاد باعتباره بنية تمثيلية يسقطها المتكلم على شخص حين يقول إنه يعتقد أن س هو س. فيبدو بالإمكان إيجاد حل لمشاكل سياقات الاعتقاد بمعالجة الاعتقادات باعتبارها كيانات تنتمي في البنية التصورية إلى طبقة التمثيلات، مثلها في ذلك مثل اللوحات والجمل والحكايات، الخ.

1.4. الاعتقادات واللوحات

إن جملة مثل (أ₂₄):

(24) أ. وضع زيد هنداً في اللوحة

ب. إنها تبدو فارغة الطول

لا تصف حركة فيزيائية موضوعها جسم هند، ولكنها تصف وضع زيد صورة أو تمثيلاً لهند في لوحة أبدعها. وإذا أتينا (أ₂₄) ب (ب₂₄) في الخطاب، كانت هذه الأخيرة ملتبسة. إذ يمكن أن يحيل الصمير: «ع»، في قراءة أولى، على شخص هند «الواقعي» الذي تم رسمه، ويمكن أن يحيل، في قراءة ثانية، على تمثيل هند في اللوحة.

يشير هذا الالتباس إلى وجود فردين متميزين في الخطاب يحال عليهما معاً باسم «هند»: هند في العالم الواقعي أو هند الواقعية وهند في اللوحة أو هند الصورة. والعامل الدلالي الذي يسمح

9. جاكندوف (1983) ص 219-220؛ ولوتي (1979) ص 4-8.

10. جاكندوف (1992) ص 158.

بالإحالة على هذه الأخيرة في (24) يرتبط بكلمة «لوحة». وتسمى اللوحة إلى مقولة الأشياء، لكنها من مقولة مرعية للأشياء التي تقبل تحليل، إذ تكون شيئاً فيزيائياً مثل أي شيء فيزيائي آخر، كما في

(25) تزن لوحة صمرو ثلاثة كيلوغرامات

وتكون اللوحة أيضاً تركيا معينا من الصور له، مثل هذه الصورة، علاقة من نوع محصوص بأشياء أخرى في العالم ويسمى أي كيان مثل هذا تمثيلاً؛ ومنه اللوحات والتمثيلات والخرائط والمادح، الخ

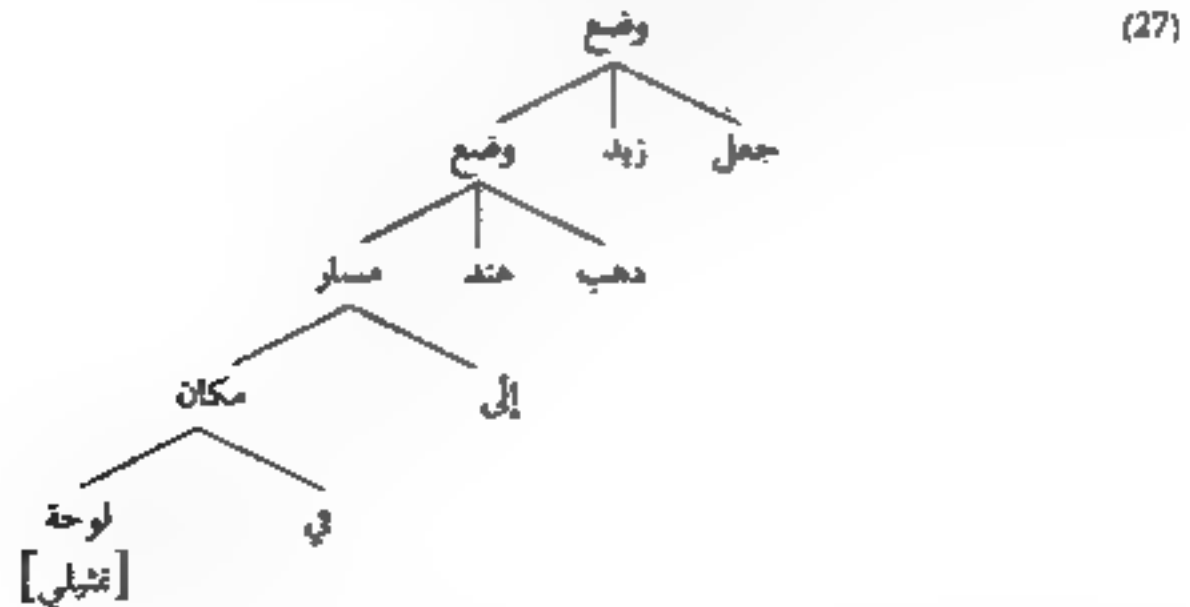
وحتى يتم رصد تحير الكيان التمثيلي أو هذه الصورة من هذه الواقعية في البنية التصورية نحتاج إلى دالة تصورية تسمح بإسقاط بيئات الأشياء على بنيات صورها أو تمثيلاتها¹¹ كما نحتاج إلى سمة تخصص البنية التصورية للوحدات التي تحمل على تمثيلات. وبناء على هذه السمة، [تمثيلي]، وعلى الدالة: [م] ([س])، يمكن صياغة قاعدة التمثيل التالية:

(26) قاعدة تمثيل

إذا كانت الجملة ج (أو متوالية من الجمل) تستلزم:

[وجد] ([س])، [لي] ([تمثيلي])، عوض اختيارها أي ورود [س] في توليد ج ب [م] ([س]).

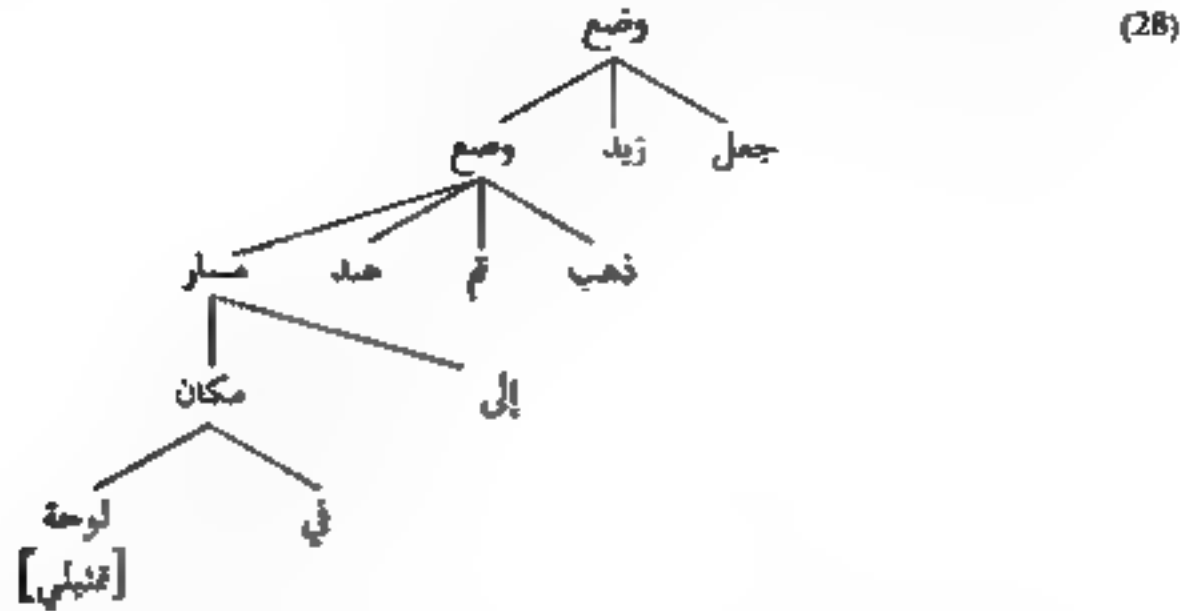
ونعتبر هذه القاعدة جزء من نسق قواعد التوافق التي تبني تالياً دلالية انطلاقاً من البنية التركيبية¹². مثال ذلك أن قواعد التوافق نتج، انطلاقاً من (24)، القراءة (27):



11. جاكسون (1983) ص 221-222، وانظر جعقة (2000)، ص 104-106.

12. انظر بخصوص قواعد التوافق الباب الأول، وخلاصة (1999).

وتحول القاعدة (26) هذه البنية، اختياريًا، إلى (28):



فتقرأ (28) على أنها إبداع لكيان ممنهلي هو هد الصورة. وتأتي اختياريًا القاعدة (26) من أن بعض السياقات يصح فيها وضع كيان واقعي في كيان صورة، كما هو الحال مثلاً في (29):

(29) وضع زيد هذا في المثال

فيمكن قراءة هذه الجملة على أن زيداً حمل هذا وصفاً داخل المثال، أو على أنه إبداع مثلاً لها. فتنتج القراءة الأولى عن عدم انطباق (26)، بينما تنتج القراءة الثانية عن انطباقها. لننظر الآن في جمل تصف لوحات أو صوراً غير دقيقة مثل:

(30) أ. رسم زيد الفتاة خطأ بعينين بنيتين

ب. رسم زيد الفتاة ذات العينين الزرقاوين بعينين بنيتين

ج. في رسم زيد، الفتاة ذات العينين الزرقاوين تملك عينين بنيتين

إننا نجد نفس الخصائص الدلالية التي سبق أن رأيناها في جمل سياقات الاعتقاد مثل (2، أ. ب.)، حيث تكون الجملة المدمجة متناقضة إذا عزلت، ولكن الجملة المركبة سليمة. فتكون القراءة المناسبة لـ (30 ب. ج.) أن رينا رسم لوحة هي من مثل كياناً واقعياً هو ص، وأن من تملك عينين بنيتين في اللوحة، وتملك من عينين زرقاوين في الواقع.

كما أن الجملة التالية تملك، بالنظر إلى الوضع الموصوف في (30)، قراءة صادقة وأخرى

باطلة:

(31) رسم زيد فتاة ذات عينين زرقاوين

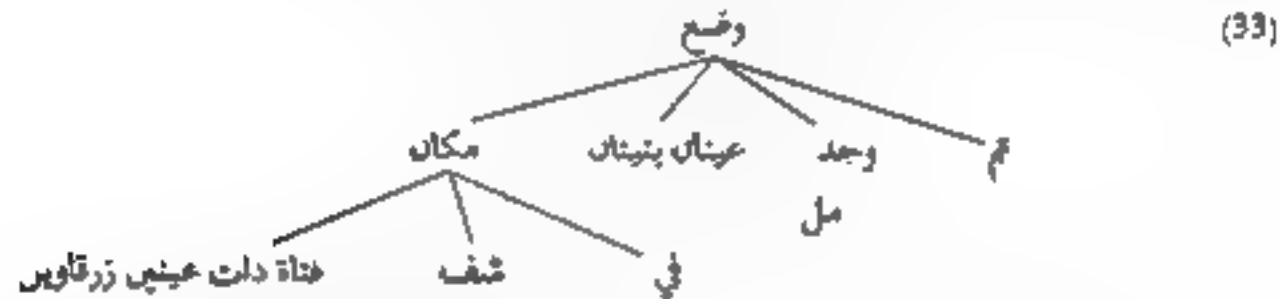
وهذا يوازي قراءتي (31) للمتعلقة بسياق اعتقاد. فعلى القراءة الصادقة تعتبر فتاة ذات عينين زرقاوين، وصفاً للفتاة الواقعية الموصوفة في اللوحة؛ وهذا مثل القراءة الشاغرة في (31). وعلى القراءة الثانية تعتبر الجملة المذكورة وصفاً للفتاة اللوحة، وهذه القراءة باطلة مثل القراءة المتعلقة في (31) وعلى العكس من ذلك، فإن جملة مثل (32)، في نفس الوضع الموصوف في (30):

(32) رسم زيد فتاة ذات عيين بنيتين

تعتبر باطلة في الفراء الشفافة وصادقة في الفراء المغلفة فتكون خصائص وصف اللوحات بمثابة لخصائص وصف الاصعادات، والجامع أنهما معا كليات تمثيلية.

وبوصلنا هذه الاعتبارات إلى ضرورة صورة هذا التمييز المتعلق باللوحات، بين الاعلاى والشفافة، في البنية التصورية. ومع افتراض أن المكونات الواقعة موضوعات للدالة: تم تعتبر وصفا معقد ومن ثمة غير محيلة، فإننا نحتاج إلى عامل، وليكن - شغف، ينطبق على مكون من هذه المكونات ليحوّله إلى وصف شغف دون لمس بالآثار الإحالية للدالة تم.

وبما لهذا تمثل (33) القراءة المناسبة للجملة الرئيسية في (30ج)، حيث وصف العناء ذات العيين الرقائوس شغاف، لكن العيين البيتين وعلاقة الفتاة بهما تقعان في الوصف العلق¹³



إن التوازي في إطار نظرية الدلالة التصورية، بين الصور (أو اللوحات) والاعتقادات على أساس اعتبارهما محطتين ينتميان إلى طبقة واحدة هي طبقة التمثيلات، يعتمد في نظرية أخرى تدرج في نفس النموذج الدلالي التمثيلي هي نظرية العضاءات الذهنية عند فوكوييه (1984) الذي يبنى لتوازي المذكور على نفس المبادئ العامة وإن بصيغ واصطلاحات خاصة به

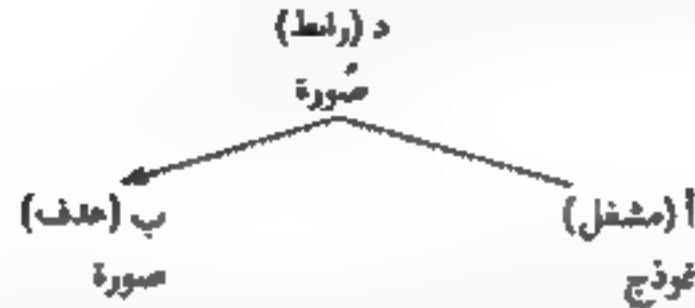
تعتبر نظرية العضاءات الذهنية فهم اللغة وإنتاجها بناء لمجالات معرفية منظمة سُلّمياً ومتراصة، وهي مجالات مستقلة عن اللغة، لكن اللغة تحتاجها لتأويل المعنى. فاللغة تجليات سطحية لهذه البنيات المعرفية المجردة التحتية والمسماة فضاءات ذهنية (espaces mentaux). وتوافق العضاءات الذهنية «فهم» الجمل في سياق معين. إنها بنيات جزئية يمكن أن تمثل الصور والاعتقادات والمفاهيم والحكايات والمواقف القصوية والوقائع المفترضة والمجالات المسورة والأوصاف المحددة في الرمان والمكان، الفخ وكل فضاء ذهني عبارة عن تمثيل جزئي «لوضع مسجّم سطحيًا، أو لواقع يمكن، حيث يعترض صدق عدد من القصايا، ووجود عدد من الموضوعات، وقيام علاقات بينها»¹⁴

في هذا الإطار يمكن افتراض علاقة تريبية بين نموذج معين وتمثيله؛ إذ يمكن لشيء معين أن يكون صورة لشيء آخر بفضل إدراكات نفسية أو عرف اجتماعي أو كيفية الإنتاج أو نظائر عوامل معينة، الح وتلك هذه العلاقة التريبية خصائص دالة (fonction) تريبية إحالية (د)، أي أنها تكون

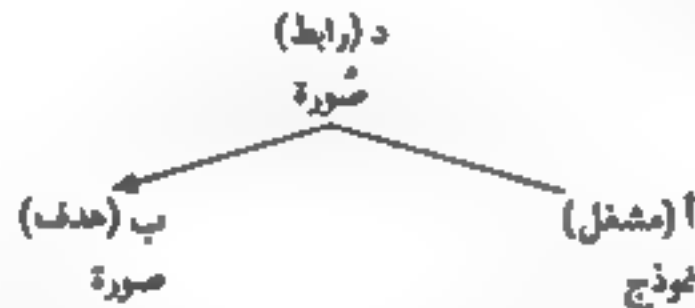
13. جاكوبوف (1983)، صص 225-229

14. انظر كور (1994) Coran ص. 48.

رابعا (connecteur). ويتعلق هذا الرابط بتطبيق مبدأ تعيين (identification) يسمح لوصف المشغل (déclencheur) (أ)، أي النموذج الذي يكون شخصا واقعا مثالا، بتعيين هدف (ب)، هو الصورة التي تمثل الشخص المعني. وذلك على النحو التالي:



وفي جملة مثل (30ج)؛ يشير المركب: «في رسم زيد» إلى وضع صورة. يشغل النموذج (أ)، وهو فتاة ذات عيين زرقاوين، الرابط-الصورة (د). ويكون الهدف (ب) هو التمثيل الرسمي الذي يملك عيين بنيتين.



وصف (أ) فتاة ذات عيين زرقاوين؛ وصف (ب) فتاة ذات عيين بنيتين؛

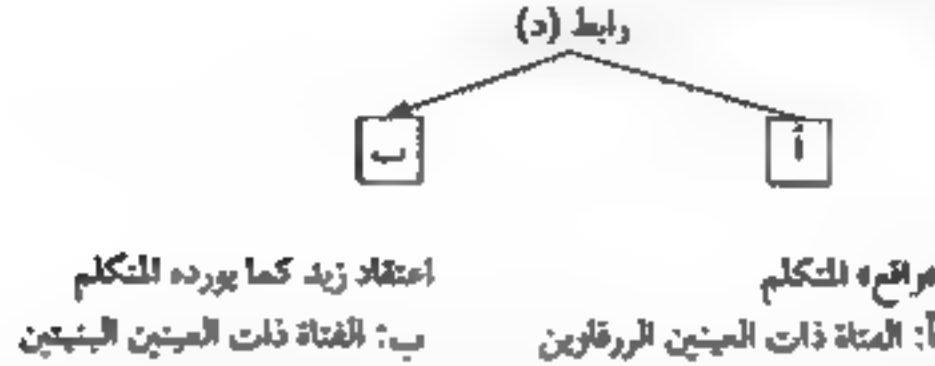
فيسمح مبدأ التمييز لوصف المشغل (أ) (الفتاة ذات العيين الزرقاوين) بتعيين الهدف (ب) (الصورة). فتعني (30ج) في هذه الحالة أن (ب)، الصورة، تملك عيين بنيتين. لكن مبدأ التمييز يسمح أيضا لوصف الهدف (ب) (الفتاة ذات العيين البنيتين) بتعيين الهدف (ب) نفسه (الصورة). فيكون الرابط، إذن، دالة مطابقة. وبذلك لا شيء يمنع «الفتاة ذات العيين الزرقاوين» في (30ج) من أن تؤول باعتبارها وصفا لـ (ب)، لنحصل على قراءة ثانية (فيها بعض التناقض) مفادها أن عيني (ب) زرقاوان وبنتين في نفس الوقت.

إن هذا الإمكان الإجمالي للزوج منصوص الصور يوليه تماما ما نجده في ظواهر الشماعية والاعلاق المتعلقة بأفعال المواقف القضية أو مباحثات الاعتقاد. فتكون الجملة مثل: «يعتقد زيد أن الفتاة ذات العيين الزرقاوين تملك عيين بنيتين»، قراءة ليس فيها تناقض مفادها أن للفتاة عيين زرقاوين وزيد يعتقد أن لها عيين بنيتين؛ وقراءة فيها تناقض مفادها أن زيد يعتقد أن الفتاة عيين زرقاوين وأن لها عيين بنيتين.

وإذا افترضنا أن الفتاة مقابلا في ذهن زيد، لو أننا تكلم كما لو كان الأمر كذلك، فإننا نكون بصدد رابط: «عالم-ذهن» وينطبق مبدأ التمييز كما في الحالات السابقة لإنتاج التأويلات الممكنة لأوصاف من نوع «الفتاة ذات العيين الزرقاوين» في الجملة السابقة:

- هناك من جهة، وصف للمشغل أ («الفتاة الواقعية») يعين الهدف ب («فتاة الظن»)

فتكون ب، وليس أ، هي التي تملك عينين بنيتين؛
وهناك من جهة أخرى، وصف مباشر لب يعين ب، فتكون لب عينان ورقاوان وهيسان
بيننا، معحصل على التوافق التالي:



وبما يدل على هذه الكمية الموحدة في نمط الصور والاعتقادات والفهم الاستعمال
الواسع للمفردات البصرية في هذه الحالات، نحو: «لرى ما تعبته» فإن الأمر مختلف من وجهة نظر
زيد، الخ. فيتبين أن الالتباس بين القراءات المعقدة والشفافة في ما يخص أفعال المؤلف القصصية
ينج مباشرة عن تعالق إحالي (ذهني تمثيلي)، خاص باللمات الطبيعية، بين المشغل والهدف، أي عن
انطباق مبدأ التعمين على الفضاءات الذهنية¹⁴.

2.4. التمثيلات الكلامية

إن ما رأيناه حتى الآن بخصوص اللوحات، يصدق أيضا على نمط ثان من الكيانات
التمثيلية هو الأقوال، سواء كانت جملا أو خطابات أو حكايات أو روايات أو غيرها من الكيانات
المتعلقة بقناة تمثيلية سمعية، على اعتبار أن اللغة المكتوبة تمثل مرئي للغة المنطوقة. فتجد موازاة تتمثل
في تطابق الهيئات النحوية التي تصف التمثيل التشكيلي والتمثيل الكلامي لتفارق (34) بـ (24):
(34) أ. أنعم زيد هندا في حكايته
ب. إنها تبدو حقيرة

فالضمير في (34) ملتبس بين هند الواقعية وهند في الحكاية، وهو نفس الالتباس الذي
لاحظناه في (24) بين هند الواقعية وهند في اللوحة. فإذا كان الكيان في اللوحة يرسم هندا الواقعية،
فإن الكيان في الحكاية يعجل عليها، أي أن الموازاة حاصلة بين غطين من التمثيل، غط الأقوال وغط
اللوحات، وما يختلف هو الخصائص الذاتية لكل قناة تمثيلية. ولرصد وجود تمثيل هند (في الحكاية)،
في البنية التصورية، نستعرض قاعدة التمثيل في (26).

كما أن الإمكانيات التركيبية الأخرى التي تسمح بها الدالة: تم في أوصاف اللوحات، لها
ما يوازيها في أوصاف الأقوال. فالجمل في (35) توازي الجمل في (36):
(35) أ. في لوحة زيد، تكشف هند عن سلسلة خبولة

ب. ملك زيد لوحة لهند

ج. رسم زيد هنداً

(36) أ. في حكاية زيد، تكشف هند عن سلوك شجاع

ب. سمع زيد حكاية عن هند

ج. وصف / ذكر زيد هنداً

فتشق البنيات التصورية من أمثلة (36) بنفس الكيفية التي رأيناها في اللوحات، أي بانطباق الدالة: تم على الكيانات التمثيلية القولية. ومثلما لا يصدق التعميم الوجودي في سياقات الاعتقاد، كما في (1)، ولا في اللوحات، إذ لا تستلزم (37):

(37) رسم زيد ذا القرنين

أن هناك كياناً واقعياً هو ذو القرنين وأن زيدا رسعه، فإنه لا يصدق كذلك في التمثيل الكلامي. فلا يستلزم (38):

(38) تحدث زيد عن ذي القرنين

أن هناك ذا قرنين واقعياً تحدث عنه زيد؛ وإنما تستلزم الجملة تمثيلاً لذي القرنين منقسماً في خطاب زيد.

ومن التمثيلات القولية التي توازي التمثيلات التشكيلية في (30) البنيات التالية:

(39) أ. وصف زيد هنداً خطأ بعينين بنيتين

ب. وصف زيد الفتاة ذات العينين الزرقاوين بعينين بنيتين

ج. في قصة زيد، الفتاة ذات العينين الزرقاوين تملك عينين بنيتين

وعما يوازي (3) في سياق الاعتقاد و(31) في وصف اللوحات جملة نحو (40) تملك، بالنظر إلى الوضع الموصوف في (39)، قرادة صادقة (شماقة) وقرادة باطلة (معلقة):

(40) وصف زيد فتاة ذات عينين زرقاوين

وبذلك يمكن تعميم الظواهر التصورية والنحوية الخاصة بوصف اللوحات على التمثيلات الكلامية وأوصافها.

كما يشين أن هذه الظواهر قابلة للتعميم بنفس الكيفية على الاعتقادات باعتبارها نمط آخر من الكيانات التمثيلية؛ أي باعتبارها تمثيلات ذهنية. هكذا يمكن الإحالة على هذه التمثيلات الذهنية عن طريق الوسائل النحوية الواردة في وصف النمطين التمثيليين السابقين: التمثيل التشكيلي في اللوحات والتمثيل الكلامي في الأقوال، لتؤكد بذلك المواءمة التصورية والنحوية المشار إليها سابقاً وما يوازي البنيات الأنفة المتعلقة باللوحات والتمثيل الكلامي نجد الجمل التالية المتعلقة بالتمثيلات الذهنية.

(41) أ. في ذهن زيد، تتمتع هند بشجاعة نادرة

ب. في اعتقاد زيد، الفتاة ذات العينين الزرقاوين تملك عينين بنيتين

ج. في رأي زيد هند أجمل البنات

د. لزيد فكرة عن هند
 هـ. لزيد تصور خاطئ عن هند
 و. تعيل زيد هنداً
 ز. فكر زيد في هند
 حـ. اعتقد زيد أن هنداً قوية الإرادة
 ط. تعيل زيد أن هنداً بالقمة الصبر
 ويتضح هذا التولّي أكثر حين تبين إمكان الربط بين الأنماط الثلاثة من التمثيلات في جملة واحدة مثل (42):
 (42) صور زيد هنداً فترعة الطول
 حيث الالتباس حاصل بين كون زيد رسم هنداً (في اللوحة) أو وصفها في كلامه أو تعيلها في ذهنه، إذ الفعل «صور» محايد هنا بالنظر إلى غط التمثيل، ولا يمكن إلا لنظرية تسند بنيات متوازية لهذه الأنماط التمثيلية الثلاثة أن ترصد التعميم الذي تعبر عنه (42) ¹⁶

خاتمة

إن ما سبق، إذن، يشكل حجة قوية لصالح معالجة الاعتقادات باعتبارها كيانات تمثيلية تنتمي إلى غط التمثيل الذهني ضمن طبقة أنماط التمثيل التي تصمم كذلك التمثيل التشكيلي والتمثيل الكلامي.
 وتختلف هذه النظرية عن نظريات شروط الصدق التي أوردنا بعضها في فقرة سابقة، من حيث إنها نظرية تعطي للاعتقاد ميزة أنطولوجية قائمة الذات في البنية التصورية باعتباره كيانات تمثيلية كباقي الكيانات التمثيلية. فبما أن هذا التصور حدودنا اليومية التي تعتبر الاعتقاد كيانات موجودة في الرأس، كما يحرر الاعتقادات من أي قيود منطقية أخرى غير المنطق الذي يفرضه حامل الاعتقاد نفسه. وبذلك تتفادى هذه النظرية اعتراض ميتس وتابعيه الذي يشكل عرقلة للنظريات الأخرى.

مراجع

- الأرمني، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر.
ابن يعيش، موفق الدين، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق نصر الدين قبالوة، المكتبة العربية بطلب، ط. الأولى، 1979.
- بريسول، أحمد، (2000)، التوليد المعجمي في اللغة العربية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، غير منشور.
- تورابي، عبد الرزاق، (2001)، «التعدد والتكرار في أسبغة الأفعال العربية»، أبحاث لسانية، 26.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- غاليم، محمد، (1987)، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توفال، الدار البيضاء.
غاليم، محمد، (1992)، «في أفعال الحواس»، ضمن كتاب: قصايا في اللسانيات العربية، إهداء عبد العظيم شوطا وعبد المجيد جمعة وعبد القادر كنكاي، منشورات كلية الآداب، ابن مسنيك، الدار البيضاء.
- غاليم، محمد، (1995)، «عن الدلالة المقارنة»، حوليات كلية اللغة العربية براكش، المجلد: 6.
غاليم، محمد، (1996)، «في بنية الحقل الدلالي»، أبحاث لسانية، المجلد: 1، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.
- غاليم، محمد، (1996)، «عن أفعال الوصف والإزالة وأفعال أخرى»، ضمن كتاب: اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط.
- غاليم، محمد، (1999)، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- غاليم، محمد، (2001)، «تسمات جهة في الأشياء والأوصاف»، أبحاث لسانية، 26.
غاليم، محمد، (2001)، «عن علاقة اللغة بالفكر»، مجلة المنهل، عدد مزدوج: 62-63.
- غاليم، محمد، (2002)، «تأليجية الدلالة والتوليد»، ضمن كتاب: المعجم العربي المولد، إشراف عبد القادر العاسي الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

عالم، محمد (2004)، «عن الجمع في الأوضاع»، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

العاسي المهري، عبد القادر، (1985)، اللسانيات واللغة العربية، دار توفيق للنشر.

العاسي المهري، عبد القادر، (1986)، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توفيق للنشر.

العاسي المهري، عبد القادر، (1990)، البناء اللوازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توفيق للنشر، الدار البيضاء.

العاسي المهري، عبد القادر (1998)، «اكتساب اللغة العربية والتعلم اللغوي المتعدد»، سلسلة تقارير ووثائق 2، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

الرحالي، محمد (2003)، تركيب اللغة العربية، مقارنة جديدة، دار توفيق للنشر، الدار البيضاء.

- Allwood, J., Anderson, L-G., and Dahl, Ö. (1977), *Logic in Linguistics*, Cambridge University Press.
- Ayer, A.J. (ed.), (1959), *Logical Positivism*, The Free Press New-York.
- Bach, E., (1986), "Natural Language Metaphysics", in: Barcan-Marcus, Dorn and Weingartner (eds.), *Logic, Methodology and Philosophy of Science*, Amsterdam North Holland.
- Bar-Hillel, Y. (1954), « Syntaxe Logique et sémantique », (Tr. fr. 1966), *Langages* 2.
- Bickel, B. (1996), "Aspectual scope and the difference between logical and semantic representation", University of Zurich. *Working Paper N° 7*
- Bloom, P. (1994), "Generativity within language and other cognitive domains», *Cognition*, 51.
- Bloom, P. (2000), *How children learn the meanings of words*, Cambridge, MA: MIT Press.
- Bloom, P. and Markson, L. (1997), "Evidence against a dedicated system for word learning in children", *Nature*, 385.
- Brown, D.E. (1991), *Human Universals*, McGraw-Hill, Inc. New-York.
- Carnap, R. (1934), *The Logical syntax of Language*, (Tr. Angl. 1937), Routledge, London.
- Carruthers, P. (1998), "Thinking in Language, evolution and a modularist possibility", in: Carruthers and Boucher (eds.), *Language and Thought*, Cambridge.
- Chierchia, G. and McConnell-Ginet, S., (2000), *Meaning and Grammar, An Introduction to Semantics*, (second edition), MIT Press.
- Chomsky, N., (1954), « Syntaxe logique et sémantique », (Tr. fr. 1966), *Langages* 2.
- Chomsky, N., (1955), *The Logical Structure of Linguistic Theory* (1975), Plenum, New-York.
- Chomsky, N. (1980), *Rules and Representations*, Basil Blackwell.
- Chomsky, N. (1998), "Minimalist Inquiries: The Framework", ms. MIT.
- Chomsky, N. (2000), *New horizons in the study of language and mind*, New York. Cambridge University Press.
- Chomsky, N. (2001), *Beyond Explanatory Adequacy*, MIT Working Papers in Linguistics, N.20
- Chomsky, N. (2005), "Three Factors in Language Design", *Linguistic Inquiry*, V 36, N.1.
- Cornell Way, E. (1991), *Knowledge Representation and Metaphor*, Kluwer Academic Publishers.
- Creswell, M., (1978), "Adverbs of space and time", in : Guenther, F. and Schmidt, S. (eds.), *Formal Semantics and Pragmatics for Natural Language*, Reidel. Dordrecht.
- Calicover, P. W. and Jackendoff, R., (2005), *Simpler Syntax*, Oxford

- University Press.
- Cusic, D. (1981), *Verbal Plurality and Aspect*, Ph. D. dissertation. Stanford University.
- Cuyckens, H., (1985), "Towards a Convergence Between Lexical and Formal Semantics?", in : Hoppenbrouwers, G., Seuren, P. and Weijters, A. (eds.), *Meaning and the Lexicon*, Foris Publications.
- Davidson, D. (1980), *Essays on Actions and Events*, Oxford University Press.
- Deane, P. (1987), "English possessives, Topicality and the Silverstein Hierarchy", *Proceedings of the Thirteenth Annual Meeting of the Berkeley Linguistics Society : General Session*.
- Desclès, J.P., (1976), "A propos de la mathématisation de la linguistique ", dans : Pottier, B. (ed.), *Sémantique et Logique*, Delarge, n.p.m.
- Desclès, J.P., (1980), "Mathématisation des concepts Linguistiques ", *Modèles Linguistiques*, T : 2/1.
- Dowty, D., (1979), *Word Meaning and Montague Grammar*, Dordrecht : Reidel.
- Dowty, D., Wall, R. and Peters, S., (1981), *Introduction to Montague Semantics*, Dordrecht, D. Reidel.
- Durieux, F. (1990), "The meanings of the specifying genitive in English, a cognitive analysis", *Antwerp Papers in Linguistics* 66.
- Egg, M. (1996), "Aspect and quantification: an iterative approach", in : Dekker and Stokhof (eds.) : *Proceedings of the 10th Amsterdam Colloquium*.
- Fassi Fehri, A. (2001), "Causativity, Transitivity and Iterativity as Pluralities ", *Linguistic Research* 6.1, IERA, Rabat.
- Fauconnier, G., (1984) a, *Espaces mentaux*, Minuit.
- Fauconnier, G., (1984) b, "Ya-t-il un niveau linguistique de représentation Logique?", *Communications* 40.
- Fitch, T., Hauser, M. and Chomsky, N. (2005), «The Evolution of the Language Faculty: Clarifications and Implications», *Cognition*, in press.
- Fodor, J. (1983) , *Modularity of Mind*, MIT Press.
- Gadet, F. et Pêcheux, M., (1981), *La Langue introuvable*, Maspéro.
- Garrett, A. (2001), "Reduplication and infixation in Yurok: morphology, semantics and diachrony", *International Journal of American Linguistics* 67.
- Greenberg, J. H. (1991), "The semitic intensive as verbal plurality", in: Key A. (ed.), *Semitic studies in the honor of Wolf Leslau*, vol.II, Wiesbaden: Harrassowitz.
- Hauser, M., Chomsky, N. and Fitch, T. (2002), "the Faculty of Language: What is it, Who has it, and How did it Evolve?", *Science*, V.298.
- Jackendoff, R. (1983), *Semantics and Cognition*, MIT Press.
- Jackendoff, R. (1987), *Consciousness and the Computational Mind*, MIT Press.
- Jackendoff, R. (1990), *Semantic Structures*, MIT Press.

- Jackendoff, R. (1991), "Parts and boundaries", *Cognition*, 41.
- Jackendoff, R. (1992), *Languages of the Mind*, MIT Press.
- Jackendoff, R. (1996), "The proper treatment of measuring out, telicity and perhaps even quantification in English", *Natural Language and Linguistic Theory* 14.
- Jackendoff, R. (1997), *The Architecture of the Language Faculty*, MIT Press.
- Jackendoff, R. (2002), *Foundations of Language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution*, Oxford University Press.
- Jang, y. (2000), "the Minimalist Program: An Introduction", Chung-Ang University, Korea.
- Johnson-Laird, P.N., (1982), "Formal Semantics and the Psychology of Meaning", in : Peters, S. and Saarinen (eds.), *Processes, Beliefs and Questions*, Reidel Publishing Company.
- Kosslyn, S. (1996), *Image and Brain : The Resolution of the Imagery Debate*, Cambridge, Mass, : MIT Press.
- Kripke, S., (1972), *La logique des noms propres*, (Tr. fr. par Jacob et Recanati), 1982, Minuit.
- Langacker, R. (1991), " Noms et verbes ", *Communications* 53.
- Laenzahn, P. (1995), *Plurality, Conjunction and events*, Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Levin, Beth (1993), *English Verb Classes and Alternations. A Preliminary Investigation*, The University of Chicago Press.
- Lieberman, P. (1991), *Uniquely Human*, Cambridge: Harvard University Press.
- Lutzeier, P.R. (1976), "'Before" again or it is worth looking into it, before you take "before" for granted", *Linguistische Berichte* 45/76.
- Lyons, J., (1981), *Language, meaning and context*, Fontana Paperbacks.
- Lyons, J., (1987), "Semantics", in : Lyons, Coates, Deuchar and Gazdar (eds.), *New Horizons in Linguistics* 2, Penguin Books.
- Marmo, T. (2006), "Opacity and paradoxes, the paraconsistent semantics of natural languages", semanticsarchive.net/Archive/GI0ODM1Z/On%20Opacity06-alpha.2.pdf
- McGilvray, j. (ed.), "Introduction" to: *The Cambridge Companion to Chomsky*, Cambridge University Press.
- McKinsey, M. (1998), "The Grammar of Belief", in: Rapaport and Orilia (eds.), *Thought, Language and Ontology. Essays in Memory of Hector-Neri Castaneda*, Kluwer Academic Press.
- Montague, R., (1974), *Formal Philosophy*, edited by Thomason, R., Yale University Press.
- Nikiforidou, V. (1989), "The Meaning of the Genitive: A Case Study in Semantic

- Structure and Semantic Change". Unpublished manuscript, University of California, Berkeley.
- Parsons, T. (1990), *Events in the Semantics of English*, Cambridge, MA: MIT Press.
- Partee, B.H., (1979), "Semantics-Mathematics or Psychology?", in : Bauerle, Egli and Stechow (eds.), *Semantics from different point of view*, Springer-Verlag.
- Pinker, S. (1994), *The Language Instinct*, Penguin Books.
- Pinker, S. (1995), «Language Acquisition», in : Gleitman, L.R. and Liberman, M. (eds), *Language, An Invitation to Cognitive Science*, MIT Press.
- Pinker, S. and Jackendoff, R. (2005), "The Faculty of Language: What's Special about it?", *Cognition*, 95 (2).
- Pinon, C. (1995), *An ontology for event semantics*, Ph. D. dissertation, Stanford University.
- Pustejovsky, J. (1991), "The Syntax of Event Structure", *Cognition* 41.
- Pustejovsky, J. (1995), *The Generative Lexicon*, MIT Press.
- Pustejovsky, J. (1998), "generativity and Explanation in Semantics: A Reply to Fodor and Lepore", *Linguistic Inquiry* vol. 29, N° 2.
- Putnam, H. (1984), *Raison, Vérité et Histoire*, (Trad. fr. par Gerchenfeld), Minuit.
- Quine, W. V. (1956), "Quantifiers and propositional attitudes", *Journal of philosophy* 53.
- Quine, W. V. (1977), *Le mot et la chose*, Flammarion.
- Rizzi, L. (2004), «On the Study of the Language Faculty: Results, Developments, and Perspectives», *The Linguistic Review*: 21.
- Rock, S. (1996) , *Understanding Natural Language about Multiple Eventualities and Continuous Eventualities*, Ph.D., University of Edinburgh.
- Santambrogio, M. and Violi, P.,(1988), "Introduction", in : Eco, U., Santambrogio, M., and Violi, P., (eds.), *Meaning and Mental Representations*, Indiana University Press.
- Stevenson , S. (1998) , " The Architecture of the Language Faculty " , *Computational Linguistics* , V: 24 , N: 4 .
- Strauss, U. (2002), "The semantics of iterative adverbials", people.umass.edu/Uri/iteratives
- Tenny, C. (1987), *Grammaticalizing Aspect and Affectedness*, Ph. D dissertation, MIT, Cambridge, Massachusetts.
- Thomason, R., (1974), "Introduction" to Montague (1974).
- Verkuyl, H. (1989), "Aspectual Classes and Aspectual Composition", *Linguistics and Philosophy* 12.
- Verkuyl, H., and Zwarts, J. (1992) , „Time and space in conceptual and logical semantics : the notion of path", *Linguistics*, 30.
- Wood, E.J. (2002), "Plurality of events and event-phases", *Salt* 12, San Diego.

- Wood, E.J. and Garrett, A. (2002), "The Semantics of Yurok Intensive Infixation",
Proceedings of WAIL 4 (UC Santa Barbara Papers in Linguistics).
- Yu, Alan C.L. (2003), "Pluractionality in Chechen", *Natural Language Semantics*, 11 (3).